No. 37925

Multilateral

Agreement on the Privileges and Immunities of the International Tribunal for tbe Law of the Sea. New York, 23 May 1997

Entry into force: *30 December 2001, in accordance with articlc 30 (1) (see following page)*

Authentic texts: *Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *ex officio, 30 December 2001*

Multilatéral

Accord sur les privilèges et immunités du Tribunal international du droit de la mer. New York, 23 mai 1997

Entrée en vigueur : *30 décembre 2001, conformément au paragraphe 1 de l'article 30 (voir la page suivante)*

Textes authentiques : *arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *d'office, 30 décembre 2001*

Participant	Ratification, Accession (a) and Provisional application (n)
Australia	11 May 2001
Austria	1 Oct 2001 a
Cameroon	30 Jul 2001 a
Croatia	8 Sep 2000
Czech Republic	26 Oct 2001 a
Netherlands	25 Mar 1999
Norway	1 Aug 1997
Saudi Arabia	30 Nov 2001 a
Slovakia	20 Apr 2000
Spain	9 Jan 2001 a

Participant	Ratification, Adhésion (a) et Application provisoire (n)
Arabie saoudite	30 nov 2001 a
Australie	11 mai 2001
Autriche	1 oct 2001 a
Cameroun	30 juil 2001 a
Croatie	8 sept 2000
Espagne	9 janv 2001 a
Norvège	1 août 1997
Pays-Bas	25 mars 1999
République tchèque	26 oct 2001 a
Slovaquie	20 avr 2000

المادة ٣٢
التطبيق الخاص

متى عرض نزاع على المحكمة وفقا للنظام الأساسي، يجوز لأي دولة ليست طرفا في هذا الاتفاق وتكون طرفا في النزاع، أن تصبح، كوضع خاص لأغراض القضية المتعلقة بالنزاع ولمدة استمرار القضية، طرفا في هذا الاتفاق بإيداع صك قبول. وتودع صكوك القبول لدى الأمين العام للأمم المتحدة وتصبح نافذة من تاريخ إيداعها.

المادة ٣٣
الانسحاب

١ - يجوز لأي دولة طرف أن تعلن، بإخطار كتابي توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، انسحابها من هذا الاتفاق. ويكون الانسحاب نافذا بعد سنة واحدة من تاريخ استلام الإخطار، ما لم يحدد الإخطار موعدا لاحقا.

٢ - لا يؤثر الانسحاب، بأي شكل من الأشكال، على واجب أي دولة طرف في الوفاء بأي التزام يتضمنه هذا الاتفاق وتكون خاضعة له بمقتضى القانون الدولي بصرف النظر عن هذا الاتفاق.

المادة ٣٤
الوديع

يكون الأمين العام للأمم المتحدة الوديع لهذا الاتفاق.

المادة ٣٥
النصوص ذات الحجية

تتساوى في الحجية نصوص هذا الاتفاق بالإسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

وإثباتا لذلك، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول، بتوقيع هذا الاتفاق.

فتح باب التوقيع عليه في نيويورك، في هذا اليوم ٢٦ أول من شهر تموز/يوليه عام ألف وتسعمائة وسبعة وتسعين، من أصل واحد، باللغات الإسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

(أ) المنازعات الناشئة عن العقود، والمنازعات الأخرى المتسمة بطابع القانون الخاص التي تكون المحكمة طرفا فيها؛

(ب) المنازعات التي تشمل أي شخص مشار إليه في هذا الاتفاق يتمتع بالحصانة بسبب مركزه الرسمي، إذا لم يكن قد تم التنازل عن هذه الحصانة.

٢ - تحال جميع المنازعات الناشئة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه إلى هيئة تحكيم ما لم تتفق الأطراف على طريقة تسوية أخرى. فإذا نشأ نزاع بين المحكمة ودولة طرف، ولم تتم تسويته بالتشاور أو التفاوض أو بطريقة تسوية أخرى متفق عليها في غضون ثلاثة أشهر من تقديم أحد طرفي النزاع طلبا في هذا الشأن، يحال للبت النهائي، بناء على طلب أي من الطرفين، إلى فريق من ثلاثة محكمين: تختار المحكمة أحدهم؛ وتختار الدولة الطرف محكما آخر، ويختار هذان المحكمان المحكم الثالث، الذي يكون رئيسا للفريق. وإذا لم يقم أي من الطرفين بتعيين محكم في غضون شهرين من تعيين الطرف الآخر لمحكم، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بهذا التعيين. وإذا عجز المحكمان الأولان عن الاتفاق على تعيين المحكم الثالث في غضون ثلاثة شهور من تعيين المحكمين الأولين، يختار الأمين العام للأمم المتحدة المحكّم الثالث بناء على طلب المحكمة أو الدولة الطرف.

المادة ٢٧

التوقيع

يكون باب التوقيع على هذا الاتفاق مفتوحا أمام جميع الدول ويظل مفتوحا في مقر الأمم المتحدة لمدة أربعة وعشرين شهرا تبدأ من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

المادة ٢٨

التصديق

هذا الاتفاق مرهون بالتصديق عليه. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٩

الانضمام

يظل باب الانضمام إلى هذا الاتفاق مفتوحا أمام جميع الدول. وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٣٠

بدء النفاذ

١ - يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد ٣٠ يوما من تاريخ إيداع الصك العاشر من صكوك التصديق أو الانضمام.

٢ - فيما يتعلق بكل دولة تصدق على هذا الاتفاق أو تنضم إليه بعد إيداع الصك العاشر من صكوك التصديق أو الانضمام، يبدأ نفاذ هذا الاتفاق في اليوم الثلاثين التالي لإيداع صك تصديقها أو انضمامها.

المادة ٣١

التطبيق المؤقت

يجوز لدولة تعتزم أن تصدق على هذا الاتفاق أو أن تنضم إليه، في أي وقت، أن تخطر الوديع بأنها ستطبق هذا الاتفاق مؤقتا لفترة لا تتجاوز سنتين.

المادة ٢١
جوازات المرور والتأشيرات

١ - تعترف الدول الأطراف بجوازات المرور التي تصدرها الأمم المتحدة لأعضاء المحكمة وموظفيها أو للخبراء المعينين بموجب المادة ٢٨٩ من الاتفاقية وتقبلها باعتبارها وثائق سفر صالحة.

٢ - تُنهى بأسرع ما يمكن الإجراءات المتعلقة بطلبات الحصول على التأشيرات المقدمة من أعضاء المحكمة والمسجل (متى لزمت هذه التأشيرات). وتُنهى بأسرع ما يمكن الإجراءات المتعلقة بالطلبات المقدمة من سائر الأشخاص الذين يحملون أو يحق لهم أن يحملوا جوازات المرور المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ومن الأشخاص المشار إليهم في المادتين ١٦ و ١٧ متى أرفقت بشهادة تثبت أنهم مسافرون في مهمة تتعلق بأعمال المحكمة.

المادة ٢٢
حرية الانتقال

لا تفرض أي قيود إدارية أو غيرها من القيود على حرية انتقال أعضاء المحكمة، وكذلك الأشخاص الآخرين المذكورين في المواد من ١٣ إلى ١٧، من وإلى مقر المحكمة أو المكان الذي تنعقد فيه المحكمة أو تمارس فيه وظائفها على نحو آخر.

المادة ٢٣
صون الأمن والنظام العام

١ - إذا رأت الدولة الطرف المعنية أن من الضروري أن تتخذ، دون المساس باستقلال المحكمة وحسن سير أعمالها، التدابير اللازمة لأمن الدولة الطرف أو لصون نظامها العام وفقا للقانون الدولي، عليها أن تتصل بالمحكمة على أسرع نحو تسمح به الظروف لكي تحدد، بالاتفاق المتبادل، التدابير اللازمة لحماية المحكمة.

٢ - تتعاون المحكمة مع حكومة هذه الدولة الطرف تفاديا أي مساس ينجم عن أنشطتها بأمن الدولة الطرف أو بالنظام العام فيها.

المادة ٢٤
التعاون مع سلطات الدول الأطراف

تتعاون المحكمة في جميع الأوقات مع السلطات المناسبة في الدول الأطراف لتسهيل إنفاذ قوانين تلك الدول ولمنع أي إساءة استعمال فيما يتعلق بالامتيازات والحصانات والتسهيلات والحقوق الخاصة المشار إليها في هذا الاتفاق.

المادة ٢٥
العلاقة بالاتفاقات الخاصة

حيث تكون أحكام هذا الاتفاق وأحكام أي اتفاق خاص بين المحكمة ودولة طرف تتعلق بنفس الموضوع، تعامَل أحكام الاتفاقين، حيثما أمكن، باعتبارها مكملة إحداها للأخرى بحيث تكون أحكام الاتفاقين قابلة للتطبيق ولا يحد أي منها من أثر الآخر؛ إلا أنه في حالة تنازعهما تكون الغلبة لأحكام الاتفاق الخاص.

المادة ٢٦
تسوية المنازعات

١ - تتخذ المحكمة ما يلزم لتسوية ما يلي على نحو سليم:

٣ - تمنح السلطات المختصة في الدولة المعنية الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في هذه المادة لدى إبراز الشهادة المشار إليها في الفقرة ٢.

٤ - في الحالات التي يتوقف فيها تقرير أي شكل من أشكال الضريبة على الإقامة، لا تعتبر الفترات التي يوجد فيها هؤلاء الوكلاء أو المستشارون القانونيون أو المحامون في دولة ما لأداء وظائفهم فترات إقامة.

المادة ١٧

الشهود والخبراء والأشخاص الموفدون في مهام

١ - يمنح الشهود والخبراء والأشخاص الموفدون في مهام بأمر من المحكمة، في أثناء فترة مهامهم، بما فيها الوقت الذي يقضونه في رحلات تتعلق بمهامهم، الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) إلى (و) المادة ١٥.

٢ - يُمنح الشهود والخبراء وهؤلاء الأشخاص تسهيلات العودة إلى الوطن في وقت الأزمات الدولية.

المادة ١٨

الرعايا والمقيمون إقامة دائمة

باستثناء ما قد تمنحه الدولة الطرف المعنية من امتيازات وحصانات إضافية، ومع عدم الإخلال بالمادة ١١، لا يتمتع أي شخص بالحصانات والامتيازات المنصوص عليها في هذا الاتفاق، في إقليم الدولة التي يكون الشخص من رعاياها أو من المقيمين فيها إقامة دائمة، إلا بالحصانة من الإجراءات القانونية والحصانة الشخصية فيما يتعلق بما يصدر عن الشخص من أقوال منطوقة أو مكتوبة وجميع ما يقوم به الشخص من أفعال في أداء لواجباته. وتستمر هذه الحصانة حتى بعد توقف الشخص عن ممارسة وظائفه المتعلقة بالمحكمة.

المادة ١٩

احترام القوانين والأنظمة

١ - تُمنح الامتيازات والحصانات والتسهيلات والحقوق الخاصة المنصوص عليها في المواد من ١٢ إلى ١٧ من هذا الاتفاق لا من أجل المنفعة الشخصية للأفراد أنفسهم بل من أجل ضمان ممارستهم وظائفهم المتعلقة بالمحكمة ممارسة مستقلة.

٢ - من واجب جميع الأشخاص المشار إليهم في المواد من ١٢ إلى ١٧، دون المساس بامتيازاتهم وحصاناتهم، احترام قوانين وأنظمة الدولة الطرف التي قد يوجدون في إقليمها من أجل مباشرة أعمال المحكمة أو التي قد يمرون عبر إقليمها في أثناء مباشرتهم لهذه الأعمال. ومن واجبهم أيضا عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.

المادة ٢٠

التنازل

١ - حيث أن الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذا الاتفاق تُمنح من أجل حُسن إقامة العدالة وليس من أجل المنفعة الشخصية للأفراد أنفسهم، من حق السلطة المختصة ومن واجبها التنازل عن الحصانة في أي قضية ترى أن الحصانة ستعوق سير العدالة فيها وأن من الممكن التنازل عن الحصانة فيها دون المساس بإقامة العدالة.

٢ - لهذا الغرض، تكون السلطة المختصة في حالة الوكلاء والمستشارين القانونيين والمحامين الذين يمثلون دولة تكون طرفا في الدعوى المقامة أمام المحكمة، أو الذين تسميهم هذه الدولة، هي الدولة المعنية. وفي حالة الوكلاء والمستشارين القانونيين والمحامين الآخرين والمسجل، والخبراء المعينين بموجب المادة ٢٨ من الاتفاقية، والشهود، والخبراء، والأشخاص الذين يؤدون مهمات، تكون السلطة المختصة هي المحكمة. وفي حالة موظفي المحكمة الآخرين، تكون السلطة المختصة هي المسجل، عاملا بموافقة رئيس المحكمة.

(ب) إعفاء أمتعتهم الشخصية من التفتيش، ما لم توجد أسباب جدية للاعتقاد بأنها تحتوي على مواد ليست للاستعمال الشخصي أو مواد يحظر قانون الدولة الطرف المعنية استيرادها أو تصديرها أو تكون خاضعة لأنظمة الحجر الصحي فيها؛ ويجري التفتيش في هذه الحالة في حضور الخبير المعني؛

(ج) الحصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال منطوقة أو مكتوبة وما يقومون به من أفعال في أدائهم لوظائفهم، وتستمر هذه الحصانة حتى بعد توقفهم عن ممارسة وظائفهم؛

(د) حرمة الوثائق والأوراق؛

(هـ) الإعفاء من قيود الهجرة أو تسجيل الأجانب؛

(و) نفس الامتيازات المتعلقة بتسهيلات العملة والصرف التي تمنح لممثلي الحكومات الأجنبية المكلفين بمهام رسمية مؤقتة؛

(ز) يمنح هؤلاء الخبراء نفس تسهيلات العودة إلى الوطن في وقت الأزمات الدولية التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا.

المادة ١٦

الوكلاء والمستشارون القانونيون والمحامون

١ - يمنح الوكلاء والمستشارون القانونيون والمحامون الذين يمثلون أمام المحكمة خلال فترة أدائهم مهامهم أمام المحكمة، بما فيها الوقت الذي يقضونه في رحلات تتعلق بهذه المهام، الامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لممارسة وظائفهم ممارسة مستقلة. ويمنحون، على وجه الخصوص، ما يلي:

(أ) الحصانة من الاعتقال أو الاحتجاز الشخصي ومن الاستيلاء على أمتعتهم الشخصية؛

(ب) إعفاء أمتعتهم الشخصية من التفتيش، ما لم توجد أسباب جدية للاعتقاد بأنها تحتوي على مواد ليست للاستعمال الشخصي أو مواد يحظر قانون الدولة الطرف المعنية استيرادها أو تصديرها أو تكون خاضعة لأنظمة الحجر الصحي فيها؛ ويجري التفتيش في هذه الحالة في حضور الوكيل أو المستشار القانوني أو المحامي المعني؛

(ج) الحصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال منطوقة أو مكتوبة وجميع ما يقومون به من أفعال في أدائهم لوظائفهم، وتستمر هذه الحصانة حتى بعد توقفهم عن ممارسة وظائفهم؛

(د) حرمة الوثائق والأوراق؛

(هـ) الحق في تلقي أوراق أو مراسلات يحملها حامل حقيبة أو ترد في حقائب مختومة؛

(و) الإعفاء من قيود الهجرة أو تسجيل الأجانب؛

(ز) نفس التسهيلات المتعلقة بأمتعتهم الشخصية وبقيود العملة أو الصرف التي تمنح لممثلي الحكومات الأجنبية المكلفين بمهام رسمية مؤقتة؛

(ح) نفس تسهيلات العودة إلى الوطن في وقت الأزمـــات الدوليـة التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا.

٢ - لدى تلقي إخطار من الأطراف في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة بتعيين وكيل أو مستشار قانوني أو محام، تقدم شهادة بمركز هذا الممثل تحمل توقيع مسجل المحكمة وتحدد بفترة تكون لازمة بصورة معقولة للدعوى.

المادة ١٤
موظفو المحكمة

١ - يتمتع مسجل المحكمة، عند ممارسته أعمال المحكمة، الامتيازات والحصانات والتسهيلات الدبلوماسية.

٢ - يتمتع موظفو المحكمة الآخرون في أي بلد يوجدون فيه من أجل مباشرة أعمال المحكمة، أو في أي بلد يمرون به في أثناء مباشرتهم لهذه الأعمال، بما يلزم من امتيازات وحصانات وتسهيلات لممارسة وظائفهم ممارسة مستقلة. ويُمنحون، على وجه الخصوص، ما يلي:

(أ) الحصانة من الاعتقال أو الاحتجاز الشخصي ومن الاستيلاء على أمتعتهم الشخصية؛

(ب) الحق في أن يستوردوا، دون رسوم جمركية، أثاثهم وأمتعتهم الشخصية عند بداية توليهم وظائفهم في البلد المعني، وفي أن يعيدوا تصدير ذلك الأثاث وتلك الأمتعة الشخصية، دون رسوم جمركية، إلى بلد إقامتهم الدائمة؛

(ج) إعفاء أمتعتهم الشخصية من التفتيش، ما لم توجد أسباب جدية للاعتقاد بأنها تحتوي على مواد ليست للاستعمال الشخصي أو مواد يحظر قانون الدولة الطرف المعنية استيرادها أو تصديرها أو تكون خاضعة لأنظمة الحجر الصحي فيها؛ ويجري التفتيش في هذه الحالة في حضور الموظف المعني؛

(د) الحصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال منطوقة أو مكتوبة وجميع ما يقومون به من أفعال في أدائهم لوظائفهم، وتستمر هذه الحصانة حتى بعد توقفهم عن ممارسة وظائفهم؛

(هـ) الحصانة من التزامات الخدمة الوطنية؛

(و) مع أفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم المعيشية، الإعفاء من قيود الهجرة أو تسجيل الأجانب؛

(ز) نفس الامتيازات المتعلقة بتسهيلات العملة والصرف التي تمنح للموظفين ذوي المراتب المماثلة الذين يشكلون جزءا من البعثات الدبلوماسية لدى الحكومة المعنية؛

(ح) مع أفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم المعيشية، الحصول على نفس تسهيلات العودة إلى الوطن في وقت الأزمات الدولية التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا.

٣ - يطلب من موظفي المحكمة الحصول على تغطية تأمينية على أخطار المسؤولية قبل الغير فيما يتعلق بالمركبات التي يملكونها أو يشغلونها وذلك حسب ما تقضي به قوانين وأنظمة الدولة التي يجري فيها تشغيل المركبة.

٤ - تبلغ المحكمة جميع الدول الأطراف بفئات الموظفين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة. وتبلغ الدول الأطراف جميعها، من وقت لآخر، بأسماء الموظفين التي تُدرج في هذه الفئات.

المادة ١٥
الخبراء المعينون بموجب المادة ٢٨٩ من الاتفاقية

يمنح الخبراء المعينون بموجب المادة ٢٨٩ من الاتفاقية، أثناء فترة مهامهم بما فيها الوقت الذين يقضونه في رحلات تتعلق بمهامهم، ما يلزم من امتيازات وحصانات وتسهيلات لممارسة وظائفهم ممارسة مستقلة. ويمنحون، على وجه الخصوص، ما يلي:

(أ) الحصانة من الاعتقال أو الاحتجاز الشخصي ومن الاستيلاء على أمتعتهم الشخصية؛

المادة ١٢
الأموال والتحرر من قيود العملة

١ - بلا تقيد بأي نوع من أنواع الضوابط أو الأنظمة المالية أو قرارات وقف التزامات المالية، في أثناء اضطلاع المحكمة بأنشطتها:

(أ) يجوز للمحكمة حيازة الأموال أو العملات من أي نوع أو الذهب وتشغيل حسابات لها بأية عملة كانت؛

(ب) تكون للمحكمة حرية تحويل أموالها أو ذهبها أو عملاتها من بلد إلى آخر أو داخل أي بلد وتحويل أية عملة في حوزتها إلى أية عملة أخرى؛

(ج) يجوز للمحكمة استلام السندات وغيرها من الأوراق المالية أو حيازتها أو تداولها أو نقل ملكيتها أو تحويلها، أو التعامل فيها بأي شكل آخر.

٢ - تولي المحكمة، لدى ممارستها لحقوقها المقررة بموجب الفقرة ١، الاعتبار الواجب لأي بيانات تقدمها أي دولة من الدول الأطراف بقدر ما تعتبر أن من الممكن تنفيذ المطلوب في مثل هذه البيانات دون إضرار بمصالح المحكمة.

المادة ١٣
أعضاء المحكمة

١ - يتمتع أعضاء المحكمة، عند ممارسة أعمال المحكمة، بالامتيازات والحصانات والتسهيلات والحقوق الخاصة الممنوحة لرؤساء البعثات الدبلوماسية وفقا لاتفاقية فيينا.

٢ - يمنح أعضاء المحكمة وأفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم المعيشية كل التسهيلات ليغادروا البلد الذي قد يكونون فيه من أجل دخول ومغادرة البلد الذي تنعقد فيه دورة المحكمة. وفي الرحلات المتعلقة بممارسة الأعضاء لوظائفهم، يتمتعون، في جميع البلدان التي قد يضطرون إلى المرور بها، بجميع الامتيازات والحصانات والتسهيلات التي تمنحها هذه البلدان للمبعوثين الدبلوماسيين في الظروف المماثلة.

٣ - إذا كان أعضاء المحكمة، بغرض وضع أنفسهم تحت تصرف المحكمة، يقيمون في أي بلد غير البلد الذي يكونون من مواطنيه أو من المقيمين فيه إقامة دائمة، فإنهم، ومعهم أفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم المعيشية، يمنحون الامتيازات والحصانات والتسهيلات الدبلوماسية أثناء فترة إقامتهم في ذلك البلد.

٤ - يمنح أعضاء المحكمة، ومعهم أفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءا من أسرهم المعيشية، نفس تسهيلات العودة إلى الوطن في وقت الأزمات الدولية التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين بموجب اتفاقية فيينا.

٥ - يحصل أعضاء المحكمة على تغطية تأمينية على أخطار المسؤولية قبل الغير فيما يتعلق بالمركبات التي يملكونها أو يشغلونها وذلك حسب ما تقضي به قوانين وأنظمة الدولة التي يجري فيها تشغيل المركبة.

٦ - تنطبق الفقرات من ١ إلى ٥ من هذه المادة على أعضاء المحكمة حتى بعد استبدالهم إذا ظلوا يمارسون وظائفهم وفقا للفقرة ٢ من المادة ٥ من النظام الأساسي.

٧ - تأمينا لحرية الكلام والاستقلال الكاملين لأعضاء المحكمة لدى أداء وظائفهم، يستمر منحهم الحصانة من الاجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال منطوقة ومكتوبة وجميع ما يقومون به من أفعال في أداء لوظائفهم، حتى وإن لم يعد الأشخاص المعنيون أعضاء في المحكمة أو يؤدون تلك الوظائف.

٢ - يجوز للمحكمة أن تستعمل جميع وسائل الاتصال المناسبة وأن تستعمل الرموز أو الشفرات في اتصالاتها أو مراسلاتها الرسمية. وتُصان حرمة الاتصالات والمراسلات الرسمية للمحكمة.

٣ - للمحكمة الحق في أن ترسل وتتلقى بواسطة حامل حقيبة أو في حقائب مختومة المراسلات وغيرها من المواد أو الرسائل، وتكون لذلك الحامل ولتلك الحقائب ما لحاملي الحقائب الدبلوماسية وللحقائب الدبلوماسية من امتيازات وحصانات وتسهيلات.

المادة ٩

الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود على الواردات أو الصادرات

١ - تعفى المحكمة وموجوداتها وإيراداتها وممتلكاتها الأخرى وعملياتها ومعاملاتها من جميع الضرائب المباشرة، على أن يكون مفهوما أنه ليس للمحكمة أن تطالب بالإعفاء من الضرائب التي لا تعدو أن تكون رسوما على خدمات المرافق العامة.

٢ - تعفى المحكمة من جميع الرسوم الجمركية، والضرائب على إجمالي الواردات، وأشكال الحظر والقيود التي تفرض على الواردات والصادرات فيما يتعلق بالمواد التي تستوردها المحكمة أو تصدرها لاستعمالها الرسمي.

٣ - لا يجوز أن تباع السلع التي تستورد أو تشترى في إطار هذا الإعفاء أو أن يتم التصرف فيها على نحو آخر في إقليم دولة طرف، إلا بموجب شروط متفق عليها مع حكومة تلك الدولة الطرف. كما تعفى المحكمة من جميع الرسوم الجمركية، والضرائب على إجمالي الواردات، وأشكال الحظر والقيود التي تفرض على الواردات والصادرات فيما يتعلق بمنشوراتها.

المادة ١٠

سداد الرسوم و/أو الضرائب

١ - لا يجوز أن تطالب المحكمة، كقاعدة عامة، بالإعفاء من الرسوم والضرائب المدمجة في أسعار الممتلكات المنقولة والثابتة والضرائب المدفوعة عن الخدمات المقدمة. إلا أنه عند قيام المحكمة بعمليات شراء كبيرة، لأغراض استعمالها الرسمي، لممتلكات وسلع أو خدمات مفروض أو مستحق عليها رسوم وضرائب، تتخذ الدول الأطراف الترتيبات الإدارية الملائمة للإعفاء من هذه الرسوم أو رد مبلغ الرسم و/أو الضريبة المدفوع.

٢ - لا تباع السلع التي يتم شراؤها بموجب هذا الإعفاء أو السداد ولا يتم التصرف فيها بأي شكل آخر إلا وفقا للشروط التي تضعها الدولة الطرف التي منحت الإعفاء أو السداد. ولا يقدم أي إعفاء أو سداد فيما يتعلق برسوم خدمات المرافق العامة المقدمة للمحكمة.

المادة ١١

الضرائب

١ - تعفى من الضرائب المرتبات والمكافآت والبدلات المدفوعة لأعضاء المحكمة ولموظفيها الآخرين.

٢ - في الحالات التي يتوقف فيها تقرير أي شكل من أشكال الضرائب على الإقامة، لا تعتبر الفترات التي يوجد فيها هؤلاء الأعضاء أو الموظفون في دولة ما لأداء وظائفهم فترات إقامة إذا كان هؤلاء الأعضاء أو الموظفون قد منحوا امتيازات وحصانات وتسهيلات دبلوماسية.

٣ - لا تكون الدول الأطراف ملزمة بأن تعفي من ضرائب الدخل المعاشات التقاعدية أو الأقساط السنوية التي تدفع لأعضاء المحكمة وموظفيها السابقين.

المادة ٣
حرمة دار المحكمة

تُصان حرمة دار المحكمة، رهنا بما قد يتفق عليه من الشروط مع الدولة الطرف المعنية.

المادة ٤
العَلَم والشعار

يحق للمحكمة أن ترفع علمها وشعارها في دارها وعلى المركبات التي تستخدم في أغراض رسمية.

المادة ٥
حصانة المحكمة وممتلكاتها وموجوداتها وأموالها

١ - تتمتع المحكمة بالحصانة من الإجراءات القانونية، إلا إذا كانت قد تنازلت صراحة عن حصانتها في أية قضية معينة. غير أنه من المفهوم أن أي تنازل عن الحصانة لا يمتد إلى أي إجراء من إجراءات التنفيذ.

٢ - تتمتع ممتلكات المحكمة وموجوداتها وأموالها، أينما وجدت وأيا كان حائزها، بالحصانة من التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو وضع اليد أو نزع الملكية أو أي شكل آخر من أشكال التدخل، سواء كان ذلك مشمولا بالتنفيذ بإجراءات تنفيذية أو إدارية أو قضائية أو تشريعية.

٣ - تعفى ممتلكات المحكمة وموجوداتها وأموالها من أي نوع من القيود والأنظمة والضوابط وأوامر الوقف، إلى الحد اللازم لأداء وظائفها.

٤ - تحصل المحكمة على تغطية تأمينية على أخطار المسؤولية قبل الغير فيما يتعلق بالمركبات التي تملكها أو تشغلها وذلك حسب ما تقضي به قوانين وأنظمة الدولة التي يجري فيها تشغيل المركبة.

المادة ٦
المحفوظات

تُصان حرمة محفوظات المحكمة وجميع الوثائق التي تخصها أو تحتفظ بها في جميع الأوقات وحيثما وجدت. وتحاط الدولة الطرف التي توجد بها المحفوظات علما بمكان هذه المحفوظات والوثائق.

المادة ٧
ممارسة وظائف المحكمة خارج المقر

في الحالة التي ترتئي فيها المحكمة أن من المستصوب أن تعقد أو أن تمارس غير ذلك من أعمالها في مكان آخر غير مقرها، يجوز لها أن تعقد مع الدولة المعنية ترتيبا بشأن توفير المرافق الملائمة لممارسة وظائفها.

المادة ٨
الاتصالات

١ - تتمتع المحكمة في إقليم كل دولة من الدول الأطراف، فيما يتعلق باتصالاتها ومراسلاتها الرسمية، وبقدر ما يتفق مع الالتزامات الدولية للدولة المعنية، بمعاملة لا تقل تفضيلا عن المعاملة التي تمنحها الدولة الطرف لأية منظمة حكومية دولية أو بعثة دبلوماسية، من حيث الأولويات والأسعار والضرائب المباشرة على البريد ومختلف أشكال الاتصال والمراسلات.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق بشأن امتيازات المحكمة الدولية لقانون البحار وحصاناتها

إن الدول الأطراف في هذا الاتفاق،

اعتبارا منها لكون اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تنشئ المحكمة الدولية لقانون البحار،

وإذ تسلّم بأن المحكمة ينبغي أن تتمتع بما يلزم من أهلية قانونية وامتيازات وحصانات لممارسة وظائفها،

وإذ تشير إلى أن النظام الأساسي للمحكمة ينص، في المادة ١٠ منه، على تمتع أعضاء المحكمة، لدى مباشرتهم أعمال المحكمة، بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية،

وإذ تسلّم بأن الأشخاص الذين يشتركون في الدعاوى وموظفي المحكمة ينبغي أن يتمتعوا بما يلزم من الامتيازات والحصانات لممارسة وظائفهم المتعلقة بالمحكمة ممارسة مستقلة،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة ١
المصطلحات المستخدمة

لأغراض هذا الاتفاق:

(أ) يعني مصطلح "الاتفاقية" اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢؛

(ب) يعني مصطلح "النظام الأساسي" النظام الأساسي للمحكمة الدولية لقانون البحار الوارد في المرفق السادس للاتفاقية؛

(ج) يعني مصطلح "الدول الأطراف" الدول الأطراف في هذا الاتفاق؛

(د) يعني مصطلح "المحكمة" المحكمة الدولية لقانون البحار؛

(هـ) يعني مصطلح "عضو المحكمة" عضوا منتخبا في المحكمة أو شخصا تم اختياره بموجب المادة ١٧ من النظام الأساسي لأجل قضية معينة؛

(و) يعني مصطلح "المسجل" مسجل المحكمة ويشمل كل موظف للمحكمة يعمل بصفة المسجل؛

(ز) يعني مصطلح "موظفو المحكمة" المسجل والعاملين الآخرين في قلم المحكمة؛

(ح) يعني مصطلح "اتفاقية فيينا" اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المؤرخة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٦١.

المادة ٢
الشخصية القانونية للمحكمة

تكون للمحكمة شخصية قانونية. وتكون لها أهلية القيام بما يلي:

(أ) التعاقد؛

(ب) حيازة الممتلكات الثابتة والمنقولة والتصرف في هذه الممتلكات؛

(ج) إقامة الدعاوى القانونية.

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

国际海洋法法庭特权与豁免协定

本协定缔约国，

考虑到《联合国海洋法公约》设立国际海洋法法庭，

确认法庭在每一缔约国境内应享有为行使其职责所必需的法律行为能力、特权和豁免，

忆及《法庭规约》第十条规定，法庭法官于执行法庭职务时，应享有外交特权和豁免，

确认参与诉讼者和法庭官员应享有为独立行使其与法庭有关的职责所必需的特权和豁免，

兹协议如下：

第1条
用语

为本协定的目的：

(a) "公约"是指1982年12月10日《联合国海洋法公约》；

(b) "规约"是指《公约》附件六中的《国际海洋法法庭规约》；

(c) "缔约国"是指本协定缔约国；

(d) "法庭"是指国际海洋法法庭；

(e) "法庭法官"是指选任的法庭法官或根据《规约》第十七条为某一特定案件选定的人；

(f) "书记官长"是指法庭书记官长并包括代行书记官长职务的任何法庭官员；

(g) "法庭官员"是指书记官长和书记官处的其他工作人员；

(h) "《维也纳公约》"是指1961年4月18日《维也纳外交关系公约》。

第2条
法庭的法律人格

法庭应具有法律人格。法庭应具有：

(a) 订约能力；

(b) 取得和处置不动产和动产的能力；

(c) 提起法律诉讼的能力。

第 3 条

法庭房地不可侵犯

法庭房地不可侵犯，但须符合可能与有关缔约国商定的条件。

第 4 条

旗帜和徽章

法庭应有权在其房地和公务车辆上展示其旗帜和徽章。

第 5 条

法庭及其财产、资产和资金的豁免

1. 法庭应享有司法程序的豁免，除非法庭在某一特定情况下，明示放弃豁免。但有一项理解：豁免的放弃应不包括任何执行措施。

2. 法庭的财产、资产和资金不论位于何处、为何人所持有，均应豁免于以执行、行政、司法或立法行动进行的搜查、征用、没收、扣押、公用征收或任何其他形式的干涉。

3. 法庭的财产和资产免受任何性质的限制、管理、管制和延期措施，但以行使其职责所需为限。

4. 依照车辆使用地国家的法律和规章的规定，法庭应为其所拥有或使用的车辆购有第三者意外事故保险。

第 6 条

档案

法庭的档案及其所属或所持有的所有文件，不论置于何处，应在任何时候不可侵犯。此类档案和文件的放置地点应告知存放档案的缔约国。

第 7 条

法庭在总部以外行使职责

法庭如认为应该在总部以外开庭或以其他方式行使其职责时，可与有关国家作出关于为行使其职责提供适当便利的安排。

第8条

通讯

1. 法庭为其公务通讯和通信，在每一缔约国境内，应在符合有关国家国际义务的范围内享有不低于该缔约国在通讯优先权、收费率、税捐方面给予任何政府间组织或外交使团的适用于邮件及各种通讯和通信方式的优待。

2. 法庭可以使用一切适当的通讯手段，并且使用密码或暗号进行公务通讯或通信。法庭的公务通讯和信件应不可侵犯。

3. 法庭应有权经由信使或密封邮袋收、发信件和其他材料或通讯，其信使和邮袋应享有外交信使和邮袋相同的特权、豁免和便利。

第9条

税捐、关税和进出口限制的免除

1. 法庭及其资产、收入和其他财产以及业务和交易应免除一切直接税，但有一项理解：法庭不要求免除只不过是公用事业费的税捐。

2. 法庭为公务用途而进、出口的物品，应免除一切关税和进口营业税，并不受进出口方面的禁止与限制。

3. 经此种免税进口或采购的物品不得在缔约国境内出售或以其他方式处理，但按照同该缔约国商定的条件为之，则不在此限。法庭出版物，应免除一切关税和进口营业税，并不受进出口方面的禁止与限制。

第10条

关税和(或)税捐的退还

1. 法庭一般不应要求免除动产和不动产价格所包含的关税和捐税和为服务支付的税捐。但是如果法庭为公务用途而购买大宗房地产、物品和服务，而其中已课或须课这几种税，则缔约国应作出适当的行政安排，免除课税或退还已付关税和(或)税捐。

2. 经此种免税或退款而购买的物品不得出售或以其他方式处理，但依照准予此种免税或退款的缔约国所定条件为之，则不在此限。向法庭提供的公用设施服务不享有任何免税或退款。

第11条

税捐

1. 支付给法庭法官和官员的薪金、报酬和津贴，应免课税捐。

2. 如有任何税捐是按居住身份课征，那么，上述法官或官员假如享有外交特权、豁免和便利，则他们为履行职责而驻在一国境内的期间，不应视为居住期间。

3. 对于支付给法庭前任法官和前任官员的养恤金或年金，缔约国无义务免课所得税。

第12条

资金和外汇管制的免除

1. 法庭在进行其各项活动时不受任何财务管制、条例或财务延期偿付的限制：

(a) 法庭可持有各种款项、任何种类货币或黄金，并使用任何货币的帐户；

(b) 法庭可自一国至另一国或在任一国境内自由转移其款项、黄金或其拥有的货币，并将所持的任何货币换成任何其他货币；

(c) 法庭可收受、持有、转让、过户、兑换或以其他方式处理债券和其他金融证券。

2. 法庭在行使第1款规定的权利时，应适当顾及任何缔约国所提出的任何陈述，但以认为顾及此等陈述的结果不致损害法庭的利益为限。

第13条

法庭的法官

1. 法庭法官在执行法庭公务时，应获得外交使团团长按照《维也纳公约》所享有的特权、豁免、便利和专有权利。

2. 法庭法官及其户口内的家庭成员应享有从他们所在国出境以及法庭所在国出入境的一切便利。法官因行使职责而旅行时，在任何必须过境的国家境内均应享有各该国在类似情况下给予外交人员的一切特权、豁免和便利。

3. 法庭法官若为随时待法庭之命而在本国或永久居留国以外的任何国家居留时，其本人及其户口内的家庭成员在该国居留期间，应享有外交特权、豁免和便利。

4. 在发生国际危机时，法庭法官及其户口内的家庭成员应获得外交人员按照《维也纳公约》所享有的相同遣返便利。

5. 依照车辆使用地国家的法律和规章的规定，法庭法官应为其所拥有或使用的车辆购有第三者意外事故保险。

6. 法庭法官即使被接替，如果他们继续按照《规约》第5条第3款行使其职责，本条第1至5款仍应适用。

7. 为确保法庭法官履行职责时有完全的言论自由和独立性，法官于履行职责时所作的口头或书面言论以及所从事的一切行为均享有法律程序的豁免，即使在不再担任法庭法官或执行此等职责时，这种豁免仍应继续享有。

第14条
官员

1. 书记官长在执行法庭公务时，应享有外交特权、豁免和便利。

2. 其他法庭官员为法庭公务到任何国家或为公务经过任何国家时均应享有为独立行使其职责所必需的特权、豁免和便利。特别是，他们应享有：

(a) 对人身逮捕或拘留以及个人行李扣押享有豁免；

(b) 初次到有关国家就职时，有权免税进口家具和财物，并将这些物品免税再出口运往永久居住国；

(c) 个人行李免受查验，但有重大理由相信其中装有非供个人使用或有关缔约国法律禁止进出口或受其检疫条例管制的物品，则不在此限；遇此情形，应在有关的官员在场的情况下进行查验；

(d) 履行职责时所作的口头或书面言论以及所从事的一切行为均享有法律程序的豁免，即使在停止行使职责后，这种豁免仍应继续享有；

(e) 豁免国民服役义务；

(f) 免受移民限制并免办外侨登记，其户口内的家庭成员亦然；

(g) 在货币和外汇便利方面，享有与驻在有关国家政府的外交使团中相当级别的官员相同的特权；

(h) 在发生国际危机时，获得外交人员按照《维也纳公约》所享有的相同遣返便利，其户口内的家庭成员亦然。

3. 依照车辆使用地国家的法律和规章的规定，应要求法庭官员为其所拥有或使用的车辆购有第三者意外事故保险。

4. 法庭须将应适用本案各项规定的官员类别通知所有缔约国。列入这些类别的官员姓名应每隔一段时间通知所有缔约国。

第 15 条
根据《公约》第二八九条任命的专家

根据《公约》第二八九条任命的专家，在执行特派工作期间，包括为执行特派工作在旅程中的期间，应享有为独立行使其职责所必需的特权、豁免和便利。特别是，他们应享有：

(a) 对人身逮捕或拘留以及个人行李扣押享有豁免；

(b) 个人行李免受查验，但有重大理由相信其中装有非供个人使用或有关缔约国法律禁止进出口或受其检疫条例管制的物品，则不在此限；遇此情形，应在有关的专家在场的情况下进行查验；

(c) 履行职责时所作的口头或书面言论以及所从事的行为均享有法律程序的豁免，即使在停止行使职责后，这种豁免仍应继续享有；

(d) 公文和文件不可侵犯；

(e) 免受移民限制并免办外侨登记；

(f) 在货币或外汇限制方面，享有与执行临时公务的外国政府代表相同的便利；

(g) 在发生国际危机时，上述专家应获得外交人员按照《维也纳公约》所享有的相同遣返便利。

第 16 条
代理人、律师和辩护人

1. 在法庭出庭的代理人、律师和辩护人，在执行特派工作期间，包括为执行特派工作在旅程中的期间，应享有独立行使其职责所必需的特权、豁免和便利。特别是，他们应享有：

(a) 对人身逮捕或拘留以及个人行李扣押享有豁免；

(b) 个人行李免受查验，但有重大理由相信其中装有非供个人使用或有关缔约国法律禁止进出口或受其检疫条例管制的物品，则不在此限；遇此情形，应在有关的代理人、律师或辩护人在场的情况下进行查验；

(c) 履行职责时所作的口头或书面言论以及所从事的一切行为均享有法律程序的豁免，即使在停止行使职责后，这种豁免仍应继续享有；

(d) 公文和文件不可侵犯；

(e) 享有接受由信使或以密封邮袋送来的文件或信件的权利；

(f) 免受移民限制并免办外侨登记；

(g) 在个人行李以及货币或外汇限制方面，享有与执行临时公务的外国政府代表相同的便利；

(h) 在发生国际危机时，获得外交人员按照《维也纳公约》所享有的相同遣返便利。

2. 一旦收到法庭审理的诉讼各当事方关于指派代理人、律师或辩护人的通知，应向此等代表提供书记官长签字的身份证时，这种证明仅限于进行诉讼所需的合理期间内有效。

3. 第2款所指的身份证明一经出示，有关国家的主管当局即应给予本条所规定的特权、豁免和便利。

4. 如有任何税捐是按居住身份课征，则上述代理人、律师或辩护人为履行职务而驻在一国境内的期间，不应视为居住期间。

第17条
证人、专家和执行特派工作的人

1. 证人、专家和依照法庭命令执行特派工作的人，在执行特派工作期间，包括为执行特派工作在旅程中的期间，应享有第15条所规定的特权、豁免和便利。

2. 在发生国际危机时，证人、专家和此等执行特派工作的人均应享有遣返便利。

第18条
国民和永久居民

除有关缔约国可能给予的任何附加特权和豁免外，并在不妨害第11条的情况下，根据本协定享有豁免和特权的人员，在其为国民或永久居民的缔约国领土内只有在履行职务时所作的口头或书面言论和所从事的一切行为才享有法律程序的豁免和不可侵犯权，即使在停止行使与法庭有关的职责后，这种豁免仍应继续享有。

第19条
尊重法律和规章

1. 本协定第13条至第17条规定的特权、豁免、便利和专有权利并非为了个人本身的利益，而是为了保障他们独立行使与法庭有关的职责。

2. 第 13 条至第 17 条所指一切人员，在不妨害其特权和豁免的情况下，均有义务尊重他们执行法庭公务时所在的或执行法庭公务时途经的缔约国的法律和规章。他们也有义务不干涉该国的内政。

第 20 条
放弃豁免

1. 由于本协定所规定的特权和豁免，是为了做好司法工作而给予，不是为了有关人员的个人利益，所以具有主管权者有权利和义务在其认为豁免有碍进程，并且虽予放弃亦不致妨害司法工作的任何情况下，放弃此种豁免。

2. 为此目的，对于代表当事一方的国家或由当事一方的国家指定到法庭参加诉讼的代理人、律师和辩护人而言，具有主管权者为有关国家。对于其他代理人、律师和辩护人、书记官长、按照《公约》第二八九条任命的专家以及证人、专家和执行特派工作的人而言，具有主管权者为法庭。对于其他法庭官员而言，具有主管权者为经法庭庭长核可行事的书记官长。

第 21 条
通行证和签证

1. 缔约国应承认并接受发给法庭法官和官员或根据《公约》第二八九条任命的专家的联合国通行证为有效旅行证件。

2. 法庭法官和书记官长如需申请签证时，应尽速给予办理。持有或有资格持有本条第 1 款所指通行证的所有其他人员及第 16 条和第 17 条所指人员申请签证时，如附有为法庭公务旅行的证明文件，应尽速给予办理。

第 22 条
行动自由

法庭法官以及第 13 条至第 17 条所指其他人员应可自由来往法庭总部或法庭开庭或以其他方式行使其职责的地点，不得施加任何行政上或其他的限制。

第 23 条
维持安全和公共秩序

1. 如果有关缔约国认为在不妨害法庭独立和适当地运作的情况下，有必要按照国际法，采取必要措施保障，安全和维持公共秩序，该国应视情况许可，尽速与法庭联系，以便通过双方协议，决定保护法庭的必要措施。

2. 法庭应与该缔约国政府合作，避免其活动对该缔约国的安全或公共秩序造成任何妨害。

第 24 条
同各缔约国当局合作

法庭应在一切时间同各缔约国的有关当局合作，以便利它们执行法律，并防止发生对本协定所指的特权、豁免、便利和专有权利的任何滥用。

第 25 条
与特别协定的关系

本协定的规定与法庭和某一缔约国之间的任何特别协定的规定如涉及同一主题，则两项规定应尽可能视作相互补充，以使这两项规定均可适用，任一规定都不得减损另一规定的效力；但如出现相互抵触情况，则应以特别协定的规定为准。

第 26 条
解决争端

1. 法庭应作出适当规定以解决：

(a) 法庭为当事一方的由合同引起的争端或其他属于私法性质的争端；

(b) 牵涉到本协定所指因公务地位而享有豁免的任何人员的争端，如其豁免未予放弃。

2. 在本协定的解释或适用上发生的一切争端，除当事各方已协议另一种解决方式外，应提交仲裁法庭。如一项争端发生于法庭与一个缔约国之间，在争端当事一方提出请求后三个月内，争端仍未经由协商、谈判或其他协议的解决方式解决，经任何一方请求，应提交一个三人仲裁小组作最后裁定。仲裁小组的一人由法庭选派，一人由该缔约国选派，第三人应为小组主席，由首两名仲裁员推选。如果任何一方在另一方任命了仲裁员后两个月内未能任命其仲裁员，则应由联合国秘书长予以任命。如果在任命了首两名仲裁员后三个月内，该两名仲裁员对第三名仲裁员的任命无法达成协议，经法庭或该缔约国请求，应由联合国秘书长选派第三名仲裁员。

第 27 条
签字

本协定应开放供所有国家签字，并应从 1997 年 7 月 1 日起二十四个月内在联合国总部一直开放供签字。

第 28 条
批准

本协定须经批准。批准书应交存于联合国秘书长。

第 29 条
加入

本协定应一直开放供所有国家加入。加入书应交存于联合国秘书长。

第 30 条
生效

1. 本协定应自第十份批准书或加入书交存之日后 30 天生效。

2. 对于在第十份批准书或加入书交存以后批准或加入协定的每一国家，本协定应在其批准书或加入书交存后第三十天起生效。

第 31 条
暂时适用

有意批准或加入本协定的国家可在任何时候通知保管者，说明它将暂时适用本协定，为期不超过两年。

第 32 条
临时适用

一项争端按照《法庭规约》提交法庭后，作为争端当事一方的任何国家如非本协定缔约国，可专为该项争端诉讼的目的，交存接受书，在争端诉讼期间，成为本协定的缔约国。接受书应交存于联合国秘书长，并应自交存之日起生效。

第 33 条
退出

1. 缔约国可给联合国秘书长书面通知退出本协定。退出应在接到通知之日后一年生效，除非通知中指明一个较后的日期。

2. 退出绝不影响任何缔约国履行本协定所规定的但按照国际法没有本协定也应负有任何义务的责任.

第 34 条
保管者

联合国秘书长应为本协定的保管者.

第 35 条
有效文本

本协定阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力.

为此,下列全权代表,经正式授权,在本协定上签字,以资证明.

一九九七年七月一日以阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文单一正本于纽约开放签字.

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON THE PRIVILEGES AND IMMUNITIES OF THE INTERNATIONAL TRIBUNAL FOR THE LAW OF THE SEA, ADOPTED ON 23 MAY 1997

The States Parties to the present Agreement,

Considering that the United Nations Convention on the Law of the Sea establishes the International Tribunal for the Law of the Sea,

Recognizing that the Tribunal should enjoy such legal capacity, privileges and immunities as are necessary for the exercise of its functions,

Recalling that the Statute of the Tribunal provides, in article 10, that the Members of the Tribunal, when engaged on the business of the Tribunal, shall enjoy diplomatic privileges and immunities,

Recognizing that persons participating in proceedings and officials of the Tribunal should enjoy such privileges and immunities as are necessary for the independent exercise of their functions in connection with the Tribunal,

Have agreed as follows:

Article 1. Use of terms

For the purposes of this Agreement:

(a) "Convention" means the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982;

(b) "Statute" means the Statute of the International Tribunal for the Law of the Sea in Annex VI to the Convention;

(c) "States Partics" means States Parties to this Agreement;

(d) "Tribunal" means the International Tribunal for the Law of the Sea;

(e) "Member of the Tribunal" mcans an elected member of the Tribunal or a person chosen under article 17 of the Statute for the purpose of a particular case;

(f) "Registrar" means the Registrar of the Tribunal and includes any official of the Tribunal acting as Registrar;

(g) "officials of the Tribunal" means the Registrar and other members of the staff of the Registry;

(h) "Vienna Convention" means the Vienna Convention on Diplomatic Relations of 18 April 1961.

Article 2. Juridical personality of the Tribunal

The Tribunal shall possess juridical personality. It shall have the capacity:

(a) to contract;

(b) to acquire and dispose of immovable and movable property;

(c) to institute legal proceedings.

Article 3. Inviolability of the premises of the Tribunal

The premises of the Tribunal shall be inviolable, subject to such conditions as may be agreed with the State Party concerned.

Article 4. Flag and Emblem

The Tribunal shall be entitled to display its flag and emblem at its premises and on vehicles used for official purposes.

Article 5. Immunity of the Tribunal, its property, assets and funds

1. The Tribunal shall enjoy immunity from legal process, except insofar as in any particular case it has expressly waived its immunity. It is, however, understood that no waiver of immunity shall extend to any measure of execution.

2. The property, assets and funds of the Tribunal, wherever located and by whomsoever held, shall be immune from search, requisition, confiscation, seizure, expropriation or any other form of interference, whether by executive, administrative, judicial or legislative action.

3. To the extent necessary to carry out its functions, the property, assets and funds of the Tribunal shall be exempt from restrictions, regulations, controls and moratoria of any nature.

4. The Tribunal shall have insurance coverage against third-party risks in respect of vehicles owned or operated by it, as required by the laws and regulations of the State in which the vehicle is operated.

Article 6. Archives

The archives of the Tribunal, and all documents belonging to it or held by it, shall be inviolable at all times and wherever they may be located. The State Party where the archives are located shall be informed of the location of such archives and documents.

Article 7. Exercise of the functions of the Tribunal outside the Headquarters

In the event that the Tribunal considers it desirable to sit or otherwise exercise its functions elsewhere than at its Headquarters, it may conclude with the State concerned an arrangement concerning the provision of the appropriate facilities for the exercise of its functions.

Article 8. Communications

1. For the purposes of its official communications and correspondence, the Tribunal shall enjoy in the territory of each State Party, insofar as is compatible with the international obligations of the State concerned, treatment not less favourable than that which the State Party accords to any intergovernmental organization or diplomatic mission in the matter of priorities, rates and taxes applicable to mail and the various forms of communication and correspondence.

2. The Tribunal may use all appropriate means of communication and make use of codes or cipher for its official communications or correspondence. The official communications and correspondence of the Tribunal shall be inviolable.

3. The Tribunal shall have the right to dispatch and receive correspondence and other materials or communications by courier or in sealed bags, which shall have the same privileges, immunities and facilities as diplomatic couriers and bags.

Article 9. Exemption from taxes, customs duties and import or export restrictions

1. The Tribunal, its assets, income and other property, and its operations and transactions shall be exempt from all direct taxes; it is understood, however, that the Tribunal shall not claim exemption from taxes which are no more than charges for public utility services.

2. The Tribunal shall be exempt from all customs duties, import turnover taxes and prohibitions and restrictions on imports and exports in respect of articles imported or exported by the Tribunal for its official use.

3. Goods imported or purchased under such an exemption shall not be sold or otherwise disposed of in the territory of a State Party, except under conditions agreed with the Government of that State Party. The Tribunal shall also be exempt from all customs duties, import turnover taxes, prohibitions and restrictions on imports and exports in respect of its publications.

Article 10. Reimbursement of duties and/or taxes

1. The Tribunal shall not, as a general rule, claim exemption from duties and taxes which are included in the price of movable and immovable property and taxes paid for services rendered. Nevertheless, when the Tribunal for its official use makes major purchases of property and goods or services on which duties and taxes are charged or are chargeable, States Parties shall make appropriate administrative arrangements for the exemption of such charges or reimbursement of the amount of duty and/or tax paid.

2. Goods purchased under such an exemption or reimbursement shall not be sold or otherwise disposed of, except in accordance with the conditions laid down by the State Party which granted the exemption or reimbursement. No exemption or reimbursement shall be accorded in respect of charges for public utility services provided to the Tribunal.

Article 11. Taxation

1. The salaries, emoluments and allowances paid to Members and officials of the Tribunal shall be exempt from taxation.

2. Where the incidence of any form of taxation depends upon residence, periods during which such Members or officials are present in a State for the discharge of their functions shall not be considered as periods of residence if such Members or officials are accorded diplomatic privileges, immunities and facilities.

3. States Parties shall not be obliged to exempt from income tax pensions or annuities paid to former Members and former officials of the Tribunal.

Article 12. Funds and freedom from currency restrictions

1. Without being restricted by financial controls, regulations or financial moratoriums of any kind, while carrying out its activities:

(a) the Tribunal may hold funds, currency of any kind or gold and operate accounts in any currency;

(b) the Tribunal shall be free to transfer its funds, gold or its currency from one country to another or within any country and to convert any currency held by it into any other currency;

(c) the Tribunal may receive, hold, negotiate, transfer, convert or otherwise deal with bonds and other financial securities.

2. In exercising its rights under paragraph 1, the Tribunal shall pay due regard to any representations made by any State Party insofar as it is considered that effect can be given to such representations without detriment to the interests of the Tribunal.

Article 13. Members of the Tribunal

1. Members of the Tribunal shall, when engaged on the business of the Tribunal, enjoy the privileges, immunities, facilities and prerogatives accorded to heads of diplomatic missions in accordance with the Vienna Convention.

2. Members of the Tribunal and members of their families forming part of their households shall be accorded every facility for leaving the country where they may happen to be and for entering and leaving the country where the Tribunal is sitting. On journeys in connection with the exercise of their functions, they shall in all countries through which they may have to pass enjoy all the privileges, immunities and facilities granted by these countries to diplomatic agents in similar circumstances.

3. If Members of the Tribunal, for the purpose of holding themselves at the disposal of the Tribunal, reside in any country other than that of which they are nationals or permanent residents, they shall, together with the members of their families forming part of their households, be accorded diplomatic privileges, immunities and facilities during the period of their residence there.

4. Members of the Tribunal shall be accorded, together with members of their families forming part of their households, the same repatriation facilities in time of international crises as are accorded to diplomatic agents under the Vienna Convention.

5. Members of the Tribunal shall have insurance coverage against third-party risks in respect of vehicles owned or operated by them, as required by the laws and regulations of the State in which the vehicle is operated.

6. Paragraphs 1 to 5 of this article shall apply to Members of the Tribunal even after they have been replaced if they continue to exercise their functions in accordance with article 5, paragraph 3, of the Statute.

7. In order to secure, for Members of the Tribunal, complete freedom of speech and independence in the discharge of their functions, the immunity from legal process in respect of words spoken or written and all acts done by them in discharging their functions shall continue to be accorded, notwithstanding that the persons concerned are no longer Members of the Tribunal or performing those functions.

Article 14. Officials

1. The Registrar shall, when engaged on the business of the Tribunal, be accorded diplomatic privileges, immunities and facilities.

2. Other officials of the Tribunal shall enjoy in any country where they may be on the business of the Tribunal, or in any country through which they may pass on such business, such privileges, immunities and facilities as are necessary for the independent exercise of their functions. In particular, they shall be accorded:

(a) immunity from personal arrest or detention and from seizure of their personal baggage;

(b) the right to import free of duty their furniture and effects at the time of first taking up their post in the country in question and to re-export the same free of duty to their country of permanent residence;

(c) exemption from inspection of personal baggage, unless there are serious grounds for believing that the baggage contains articles not for personal use or articles the import or export of which is prohibited by the law or controlled by the quarantine regulations of the State Party concerned; an inspection in such a case shall be conducted in the presence of the official concerned;

(d) immunity from legal process in respect of words spoken or written and all acts done by them in discharging their functions, which immunity shall continue even after they have ceased to exercise their functions;

(e) immunity from national service obligations;

(f) together with members of their families forming part of their household, exemption from immigration restrictions or alien registration;

(g) the same privileges in respect of currency and exchange facilities as are accorded to the officials of comparable rank forming part of diplomatic missions to the Government concerned;

(h) together with members of their families forming part of their household, the same repatriation facilities in time of international crises as are accorded to diplomatic agents under the Vienna Convention.

3. The officials of the Tribunal shall be required to have insurance coverage against third-party risks in respect of vehieles owned or operated by them, as required by the laws and regulations of the State in which the vehicle is operated.

4. The Tribunal shall communicate to all States Parties the eategories of officials to which the provisions of this article shall apply. The names of the officials included in these categories shall from time to time be communicated to all States Parties.

Article 15. Experts appointed under article 289 of the Convention

Experts appointed under article 289 of the Convention shall be accorded, during the period of their missions, including the time spent on journeys in connection with their missions, such privileges, immunities and facilities as are necessary for the independent exercise of their functions. In particular, they shall be accorded:

(a) immunity from personal arrest or detention and from seizure of their personal baggage;

(b) exemption from inspection of personal baggage, unless there are serious grounds for believing that the baggage contains articles not for personal use or articles the import or export of which is prohibited by law or controlled by the quarantine regulations of the State Party concerned; an inspection in such a case shall be conducted in the presence of the expert concerned;

(c) immunity from legal process in respect of words spoken or written and acts done by them in discharging their functions, which immunity shall continue even after they have ceased to exercise their functions;

(d) inviolability of documents and papers;

(e) exemption from immigration restrictions or alien registration;

(f) the same facilities in respect of currency and exchange restrictions as are accorded to representatives of foreign Governments on temporary official missions;

(g) such experts shall be accorded the same repatriation facilities in time of international crises as are accorded to diplomatic agents under the Vienna Convention.

Article 16. Agents, counsel and advocates

1. Agents, counsel and advocates before the Tribunal shall be aceorded, during the period of their missions, including the time spent on journeys in connection with their missions, the privileges, immunities and facilities necessary for the independent exercise of their functions. In particular, they shall be accorded:

(a) immunity from personal arrest or detention and from seizure of their personal baggage;

(b) exemption from inspection of personal baggage, unless there are serious grounds for believing that the baggage contains articles not for personal use or articles the import or

export of which is prohibited by law or controlled by the quarantine regulations of the State Party concerned; an inspection in such a case shall be conducted in the presence of the agent, counsel or advocate concerned;

(c) immunity from legal process in respect of words spoken or written and all acts done by them in discharging their functions, which immunity shall continue even after they have ceased to exercise their functions;

(d) inviolability of documents and papers;

(e) the right to receive papers or correspondence by courier or in sealed bags;

(f) exemption from immigration restrictions or alien registration;

(g) the same facilities in respect of their personal baggage and in respect of currency or exchange restrictions as are accorded to representatives of foreign Governments on temporary official missions;

(h) the same repatriation facilities in time of international crises as are accorded to diplomatic agents under the Vienna Convention.

2. Upon receipt of notification from parties to proceedings before the Tribunal as to the appointment of an agent, counsel or advocate, a certification of the status of such representative shall be provided under the signature of the Registrar and limited to a period reasonably required for the proceedings.

3. The competent authorities of the State concerned shall accord the privileges, immunities and facilities provided for in this article upon production of the certification referred to in paragraph 2.

4. Where the incidence of any form of taxation depends upon residence, periods during which such agents, counsel or advocates are present in a State for the discharge of their functions shall not be considered as periods of residence.

Article 17. Witnesses, experts and persons performing missions

1. Witnesses, experts and persons performing missions by order of the Tribunal shall be accorded, during the period of their missions, including the time spent on journeys in connection with their missions, the privileges, immunities and facilities provided for in article 15, subparagraphs (a) to (f).

2. Witnesses, experts and such persons shall be accorded repatriation facilities in time of international crises.

Article 18. Nationals and permanent residents

Except insofar as additional privileges and immunities may be granted by the State Party concerned, and without prejudice to article 11, a person enjoying immunities and privileges under this Agreement shall, in the territory of the State Party of which he or she is a national or permanent resident, enjoy only immunity from legal process and inviolability in respect of words spoken or written and all acts done by that person in the discharge of his or her duties, which immunity shall continue even after the person has ceased to exercise his or her functions in connection with the Tribunal.

Article 19. Respect for laws and regulations

1. Privileges, immunities, facilities and prerogatives as provided for in articles 13 to 17 of this Agreement are granted not for the personal benefit of the individuals themselves but in order to safeguard the independent exercise of their functions in connection with the Tribunal.

2. Without prejudice to their privileges and immunities, it is the duty of all persons referred to in articles 13 to 17 to respect the laws and regulations of the State Party in whose territory they may be on the business of the Tribunal or through whose territory they may pass on such business. They also have a duty not to interfere in the internal affairs of that State.

Article 20. Waiver

1. Inasmuch as the privileges and immunities provided for in this Agreement are granted in the interests of the good administration of justice and not for the personal benefit of the individuals themselves, the competent authority has the right and the duty to waive the immunity in any case where, in its opinion, the immunity would impede the course of justice and can be waived without prejudice to the administration of justice.

2. For this purpose, the competent authority in the case of agents, counsel and advocates

representing or designated by a State which is a party to proceedings before the Tribunal will be the State concerned. In the case of other agents, counsel and advocates, the Registrar, experts appointed under article 289 of the Convention and witnesses, experts and persons performing missions, the competent authority will be the Tribunal. In the case of other officials of the Tribunal, the competent authority will be the Registrar, acting with the approval of the President of the Tribunal.

Article 21. Laissez-passer and visas

1. The States Parties shall recognize and accept the United Nations laissez-passer issued to Members and officials of the Tribunal or experts appointed under article 289 of the Convention as a valid travel document.

2. Applications for visas (where required) from the Members of the Tribunal and the Registrar

shall be dealt with as speedily as possible. Applications for visas from all other persons holding or entitled to hold laissez-passer referred to in paragraph 1 of this Article and from persons referred to in articles 16 and 17, when accompanied by a eertificate that they are traveling on the business of the Tribunal, shall be dealt with as speedily as possible.

Article 22. Freedom of movement

No administrative or other restrictions shall be imposed on the free movement of Members of the Tribunal, as well as other persons mentioned in articles 13 to 17, to and from the

Headquarters of the Tribunal or the place where the Tribunal is sitting or otherwise exercising its functions.

Article 23. Maintenance of security and public order

1. If the State Party concerned considers it necessary to take, without prejudice to the independent and proper working of the Tribunal, measures necessary for the security or for the maintenance of public order of the State Party in accordance with international law, it shall approach the Tribunal as rapidly as circumstances allow in order to determine by mutual agreement the measures necessary to protect the Tribunal.

2. The Tribunal shall cooperate with the Government of such State Party to avoid any prejudice to the security or public order of the State Party resulting from its activities.

Article 24. Cooperation with the authorities of States Parties

The Tribunal shall cooperate at all times with the appropriate authorities of States Parties to facilitate the execution of their laws and to prevent any abuse in connection with the privileges, immunities, facilities and prerogatives referred to in this Agreement.

Article 25. Relationship with special agreements

Insofar as the provisions of this Agreement and the provisions of any special agreement between the Tribunal and a State Party relate to the same subject matter, the two provisions shall, whenever possible, be treated as complementary, so that both provisions shall be applicable and neither provision shall narrow the effect of the other; but in case of conflict the provision of the special agreement shall prevail.

Article 26. Settlement of disputes

1. The Tribunal shall make suitable provisions for the settlement of:

(a) disputes arising out of contracts and other disputes of a private law character to which the Tribunal is a party;

(b) disputes involving any person referred to in this Agreement who by reason of his official position enjoys immunity, if such immunity has not been waived.

2. All disputes arising out of the interpretation or application of this Agreement shall be referred to an arbitral tribunal unless the parties have agreed to another mode of settlement. If a dispute arises between the Tribunal and a State Party which is not settled by consultation, negotiation or other agreed mode of settlement within three months following a request by one of the parties to the dispute, it shall at the request of either party be referred for final decision to a panel of three arbitrators: one to be chosen by the Tribunal, one to be chosen by the State Party and the third, who shall be Chairman of the panel, to be chosen by the first two arbitrators. If either party has failed to make its appointment of an arbitrator within two months of the appointment of an arbitrator by the other party, the Secretary-General of the United Nations shall make such appointment. Should the first two arbitrators

fail to agree upon the appointment of the third arbitrator within three months following the appointment of the first two arbitrators the third arbitrator shall be chosen by the Secretary-General of the United Nations upon the request of the Tribunal or the State Party.

Article 27. Signature

This Agreement shall be open for signature by all States and shall remain open for signature at United Nations Headquarters for twenty-four months from 1 July 1997.

Article 28. Ratification

This Agreement is subject to ratification. The instruments of ratification shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

Article 29. Accession

This Agreement shall remain open for accession by all States. The instruments of accession shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

Article 30. Entry into force

1. This Agreement shall enter into force 30 days after the date of deposit of the tenth instrument of ratification or accession.

2. For each State which ratifies this Agreement or accedes thereto after the deposit of the tenth instrument of ratification or accession, this Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the deposit of its instrument of ratification or accession.

Article 31. Provisional application

A State which intends to ratify or accede to this Agreement may at any time notify the depositary that it will apply this Agreement provisionally for a period not exceeding two years.

Article 32. Ad hoc application

Where a dispute has been submitted to the Tribunal in accordance with the Statute, any State not a party to this Agreement which is a party to the dispute may, ad hoc for the purposes and duration of the case relating thereto, become a party to this Agreement by the deposit of an instrument of acceptance. Instruments of acceptance shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations and shall become effective on the date of deposit.

Article 33. Denunciation

1. A State Party may, by written notification addressed to the Secretary-General of the United Nations, denounce this Agreement. The denunciation shall take effect one year after the date of receipt of the notification, unless the notification specifies a later date.

2. The denunciation shall not in any way affect the duty of any State Party to fulfil any obligation embodied in this Agreement to which it would be subject under international law independently of this Agreement.

Article 34. Depositary

The Secretary-General of the United Nations shall be the depositary of this Agreement.

Article 35. Authentic texts

The Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts of this Agreement are equally authentic.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned Plenipotentiaries, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

OPENED FOR SIGNATURE at New York, this first day of July, one thousand nine hundred and ninety-seven, in a single original, in the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish languages. The Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts of this Agreement are equally authentic.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD SUR LES PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS DU TRIBUNAL INTERNATIONAL DU DROIT DE LA MER, ADOPTÉ LE 23 MAI 1997.

Les États Parties au présent Accord,

Considérant que la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer porte création du Tribunal international du droit de la mer.

Considérant que le Tribunal doit jouir, sur le territoire de chaque État Partie, de la capacité juridique et des privilèges et immunités qui lui sont nécessaires pour exercer ses fonctions.

Rappelant que le Statut du Tribunal stipule en son article 10 que, dans l'exercice de leurs fonctions, les membres du Tribunal jouissent de privilèges et immunités diplomatiques,

Considérant que les personnes participant à la procédure ainsi que les fonctionnaires du Tribunal doivent jouir des privilèges et immunités qui leur sont nécessaires pour exereer en toute indépendance leurs fonctions auprès du Tribunal,

Ont convenu de ce qui suit :

Article Premier. Emploi des termes

Aux fins du présent Accord :

a) On entend par "Convention" la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982;

b) On entend par "Statut" le Statut du Tribunal international du droit de la mer, reproduit dans l'annexe VI de la Convention;

c) On entend par "États Parties" les États Parties au présent Accord;

d) On entend par "Tribunal" le Tribunal international du droit de la mer;

e) On entend par "membres du Tribunal" les membres élus du Tribunal ou toute personne choisie conformément à l'article 17 du Statut aux fins d'une affaire déterminée;

f) On entend par "Greffier" le Greffier du Tribunal ou tout fonctionnaire du Tribunal qui assure les fonctions de greffier;

g) On entend par "fonctionnaires du Tribunal" le Greffier et les autres membres du personnel du Greffe;

h) On entend par "Convention de Vienne" la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques du 18 avril 1961.

Article 2. Personnalité juridique du Tribunal

Le Tribunal possède la personnalité juridique. Il a la capacité :

a) De contracter;

b) D'acquérir et d'aliéner des biens immobiliers et mobiliers;

c) D'ester en justice.

Article 3. Inviolabilité des locaux du Tribunal

Les locaux du Tribunal sont inviolables, sous réserve des conditions qui pourraient être arrêtées d'un commun accord avec l'État Partie concerné.

Article 4. Drapeau et emblème

Le Tribunal a le droit d'arborer son drapeau et son emblème dans ses locaux et sur les véhicules affectés à son usage officiel.

Article 5. Immunité du Tribunal et de ses biens, avoirs et fonds

1. Le Tribunal jouit de l'immunité de toute forme de poursuites, sauf dans la mesure où il y renonce expressément dans un cas particulier. Il est toutefois entendu qu'une renonciation à l'immunité ne saurait s'appliquer à des mesures d'exécution.

2. Les biens, avoirs et fonds du Tribunal, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, sont exempts de perquisition, réquisition, confiscation, saisie, expropriation et de toute autre forme de contrainte procédant d'une mesure des pouvoirs exécutif, administratif, judiciaire ou législatif.

3. Les biens, avoirs et fonds du Tribunal sont exempts de toute restriction, réglementation, contrôle et de tout moratoire de quelque nature que ce soit dans la mesure nécessaire pour lui permettre de s'acquitter de ses fonctions.

4. Le Tribunal souscrit une assurance au tiers pour les véhicules dont il est propriétaire ou qui sont utilisés pour son compte, comme l'exigent les lois et règlements de l'État dans lequel lesdits véhicules sont utilisés.

Article 6. Archives

Les archives du Tribunal et tous les documents lui appartenant ou en sa possession sont inviolables en toutes circonstances où qu'ils se trouvent. L'État Partie dans lequel se trouvent ces archives et documents est informé de l'endroit où ils sont entreposés.

Article 7. Cas dans lesquels le Tribunal exerce ses fonctions en dehors du siège

Lorsque le Tribunal juge souhaitable de siéger ou d'exercer autrement ses fonctions en dehors du siège, il peut conclure avec l'État concerné un accord en vue de la fourniture des installations qui lui permettront de s'acquitter de ses fonctions.

Article 8. Communications

1. Aux fins de ses communications et de sa correspondance officielles, le Tribunal bénéficie, sur le territoire de chaque État Partie dans la mesure compatible avec les obligations internationales à la charge de l'État concerné, d'un traitement au moins aussi favorable que celui qui est accordé par cet État à toute autre organisation intergouvernementale ou mission diplomatique en ce qui concerne les priorités, tarifs et taxes s'appliquant au courrier et aux diverses formes de communications et correspondance.

2. Le Tribunal peut utiliser tous les moyens de communication appropriés et employer des codes ou un chiffre pour ses communications ou sa correspondance officielles. Les communications et la correspondance officielles du Tribunal sont inviolables.

3. Le Tribunal a le droit d'expédier et de recevoir de la correspondance et d'autres documents ou communications par courrier ou valises scellées, qui bénéficient des mêmes privilèges, immunités et facilités que les courriers et valises diplomatiques.

Article 9. Exonération d'impôts et de droits de douane et des restrictions à l'importation ou à l'exportation

1. Le Tribunal, ses avoirs, revenus et autres biens, de même que ses opérations et transactions, sont exonérés de tout impôt direct. Il demeure entendu, toutefois, que le Tribunal ne demandera pas l'exonération d'impôts qui représentent, en fait, la rémunération de services d'utilité publique.

2. Le Tribunal est exonéré de tous droits de douane et impôts sur le chiffre d'affaires à l'importation et exempté de toutes prohibitions et restrictions d'importation ou d'exportation à l'égard d'objets importés ou exportés par lui pour son usage officiel.

3. Les articles ainsi importés ou achetés en franchise ne seront pas vendus ou autrement aliénés sur le territoire d'un État Partie, à moins que ce ne soit à des conditions agréées par le gouvernement de cet État Partie. Le Tribunal est en outre exempté de tout droit de douane et impôts sur le chiffre d'affaires à l'importation et de toutes prohibitions et restrictions d'importation et d'exportation touchant ses publications.

Article 10. Remboursement des droits et/ou taxes

1. Le Tribunal ne revendique pas, en principe, l'exonération des droits et taxes entrant dans le prix des biens mobiliers ou immobiliers et des taxes perçues pour services fournis. Cependant, quand il effectue pour son usage officiel des achats importants de biens et d'articles ou de services dont le prix comprend des droits et taxes de cette nature, les États Parties prendront les dispositions administratives appropriées en vue de l'exonérer de ces droits et taxes ou lui rembourser le montant des droits et/ou taxes acquittés.

2. Les articles ainsi achetés en franchise ou faisant l'objet de remboursement ne sont pas vendus ou autrement aliénés, si ce n'est aux conditions énoncées par l'État Partie qui a accordé l'exonération ou le remboursement. Il n'est accordé aucune exonération ni aucun remboursement à raison de la rémunération de services d'utilité publique fournis au Tribunal.

Article 11. Régime fiscal

1. Les traitements, émoluments et indemnités versés aux membres et aux fonctionnaires du Tribunal sont exemptés de tout impôt.

2. Dans le cas où l'incidence d'un impôt quelconque est subordonnée à la résidence de l'assujetti, les périodes pendant lesquelles les membres ou fonctionnaires du Tribunal se trouvent sur le territoire d'un État pour l'exercice de leurs fonctions ne sont pas considérées comme des périodes de résidence, si ces membres ou fonctionnaires jouissent de privilèges, immunités et facilités diplomatiques.

3. Les Parties au présent Accord ne sont pas tenues d'exempter de l'impôt sur le revenu les pensions ou rentes versées aux anciens membres et aux anciens fonctionnaires du Tribunal.

Article 12. Levée de toutes restrictions en matière de change

1. Sans être astreint à aucun contrôle, réglementation ou moratoire financiers, et dans l'exercice de ses activités:

a) Le Tribunal peut détenir des fonds, des devises quelconques ou de l'or et avoir des comptes en n'importe quelle monnaie;

b) Le Tribunal peut transférer librement ses fonds, son or ou ses devises d'un pays dans un autre ou à l'intérieur d'un pays quelconque et convertir toutes devises détenues par lui en toute autre monnaie;

c) Le Tribunal peut recevoir, détenir, négocier, transférer ou convertir les cautions et autres garanties financières et procéder à cet égard à toutes autres opérations.

2. Dans l'exercice des droits qui lui sont reconnus au paragraphe 1 ci-dessus, le Tribunal tiendra compte de toutes représentations de tout État Partie, dans la mesure où il estimera pouvoir y donner suite sans porter préjudice à ses propres intérêts.

Article 13. Membres du Tribunal

1. Dans l'exercice de leurs fonctions, les membres du Tribunal jouissent des privilèges, immunités, facilités et prérogatives accordés aux chefs de mission diplomatique en vertu de la Convention de Vienne.

2. Les membres du Tribunal et les membres de leur famille vivant à leur foyer auront toutes facilités pour quitter le pays où ils se trouvent, ainsi que pour accéder au pays où siège le Tribunal et en sortir. Au cours des déplacements liés à l'exercice de leurs fonctions, ils jouissent, dans tous les pays qu'ils doivent traverser, de tous les privilèges, immunités et facilités accordés par ces pays aux agents diplomatiques en pareille circonstance.

3. Si, afin de se tenir à la disposition du Tribunal, les membres du Tribunal, leurs conjoints et les membres de leur famille et les autres personnes vivant à leur foyer résident dans tout pays autre que celui dont ils sont ressortissants ou résidents permanents, ils jouissent des privilèges, immunités et facilités diplomatiques pendant la période durant laquelle ils y résident.

4. Les membres du Tribunal jouissent, pour eux-mêmes et les membres de leur famille vivant à leur foyer, des mêmes facilités de rapatriement en période de crise internationale que celles accordées aux agents diplomatiques en vertu de la Convention de vienne.

5. Les membres du Tribunal souscrivent une assurance au tiers pour les véhicules dont ils sont propriétaires ou qu'ils utilisent, comme l'exigent les lois et règlements de l'État dans lequel lesdits véhicules sont utilisés.

6. Les paragraphes 1 à 5 du présent article restent applicables aux membres du Tribunal après leur remplacement s'ils eontinuent d'exercer leurs fonctions conformément au paragraphe 3 de l'article 5 du Statut.

7. En vue d'assurer aux membres du Tribunal une complète liberté de parole et une complète indépendance dans l'excrcice de leurs fonctions, l'immunité de toute forme de poursuites pour les paroles, les écrits et tous les aetes découlant de l'accomplissement de leurs fonctions continue à leur être accordée même lorsqu'ils ne sont plus membres du Tribunal ou qu'ils ont cessé d'exercer leurs fonctions.

Article 14. Fonctionnaires

1. Dans l'exercice de ses fonctions, le Greffier jouit des privilèges, immunités et facilités diplomatiques.

2. Les autres fonctionnaires du Tribunal jouissent dans les pays où ils séjournent pour les besoins de leur scrvice, ou dans ceux qu'ils traversent pour ce même motif, des privilèges, immunités et facilités qu'exige l'exercice indépendant de leurs fonctions, en particulier :

a) De l'immunité d'arrestation ou de détention et de saisie de leurs effets personnels;

b) Du droit d'importer en franchise leur mobilier et leurs effets à l'occasion de leur première prise de fonctions dans le pays concerné, et de les réexporter en franehise dans le pays de leur domicile;

c) De l'exemption de toute inspection de leurs effets personnels à moins qu'il n'existe de sérieuses raisons de croire que les effets contiennent des articles qui ne sont pas destinés à leur usage personnel ou des artieles dont l'importation ou l'exportation est prohibée par la loi ou relève de la réglementation de l'État Partie concerné en matière de quarantaine. Dans ce cas, il est procédé à l'inspection en présence du fonctionnaire concerné;

d) De l'immunité de toute forme de poursuites à raison de leurs paroles, de leurs écrits et de tous les actes accomplis par eux dans l'exercice de leurs fonctions. Cette immunité continue à leur être accordée même après qu'ils ont cessé d'exercer leurs fonctions;

e) De l'exemption de toute obligation relative au service national;

f) Pour eux-mêmes et les membres de leur famille vivant à leur foyer, de l'exemption dcs mesures restrictives relatives à l'immigration et des formalités relatives à l'enregistrement des étrangers;

g) Des mêmes privilèges et facilités de change que ceux accordés aux fonctionnaires d'un rang comparable appartenant aux missions diplomatiques accréditées auprès du gouvernement concerné;

h) Pour eux-mêmes et les membres de leur famille vivant à leur foyer, des mêmes facilités de rapatriement que celles qui sont accordées en période de crise internationale aux agents diplomatiques en vertu de la Convention de Vienne.

3. Les fonctionnaires du Tribunal sont tenus de souscrire une assurance au tiers pour les véhicules dont ils sont propriétaires ou qu'ils utilisent, comme l'exigent les lois et règlements de l'État dans lequel lesdits véhicules sont utilisés.

4. Le Tribunal informe tous les États Parties des catégories de fonctionnaires auxquelles s'appliquent les dispositions du présent article. Les noms des fonctionnaires compris dans ces catégories leur sont communiqués périodiquement.

Article 15. Experts désignés conformément à l'article 289 de la Convention

Les experts désignés conformément à l'article 289 de la Convention jouissent, pendant la durée de leur mission, y compris le temps du voyage, des privilèges, immunités et facilités nécessaires pour garantir leur indépendance dans l'exercice de leurs fonctions, en particulier :

a) De l'immunité d'arrestation ou de détention et de saisie de leurs effets personnels;

b) De l'exemption de toute inspection de leurs effets personnels, à moins qu'il n'existe de sérieuses raisons de croire que les effets contiennent des articles qui ne sont pas destinés à leur usage personnel ou des articles dont l'importation ou l'exportation est prohibée par la loi ou relève de la réglementation de l'État Partie concerné en matière de quarantaine. Dans ce cas, il est procédé à l'inspection en présence de l'expert concerné;

c) De l'immunité de toute forme de poursuites à raison de leurs paroles ou leurs écrits et des actes accomplis dans l'exercice de leurs fonctions. Cette immunité continue à leur être accordée même après qu'ils ont cessé d'exercer leurs fonctions;

d) Inviolabilité de tous documents et papiers;

e) De l'exemption des mesures restrictives relatives à l'immigration et des formalités relatives à l'enregistrement des étrangers ;

f) Des mêmes facilités, en ce qui concerne les restrictions monétaires et de change, que celles accordées aux représentants de gouvernements étrangers en mission officielle temporaire;

g) Des mêmes facilités de rapatriement en période de crise internationale que celles accordées aux agents diplomatiques en vertu de la Convention de Vienne.

Article 16, Agents, conseils et avocats

1. Les agents, conseils et avocats auprès du Tribunal jouissent, pendant la durée de leur mission, y compris lors des voyages effectués dans le cadre de missions, des privilèges, immunités et facilités qu'exige l'exercice indépendant de leurs fonctions, en particulier:

a) De l'immunité d'arrestation ou de détention et de saisie de leurs effets personnels;

b) De l'exemption de toute inspection de leurs effets personnels, à moins qu'il n'existe de sérieuses raisons de croire que les effets contiennent des articles qui ne sont pas destinés

à leur usage personnel ou des articles dont l'importation ou l'exportation est prohibée par la loi ou relève de la réglementation de l'État Partie concerné en matière de quarantaine. Dans ce cas, il est procédé à l'inspection en présence de l'agent, du conseil ou de l'avocat concerné;

c) De l'immunité de toute forme de poursuites à raison de leurs paroles, leurs écrits et de tous les actes accomplis par eux dans l'exercice de leurs fonctions de représentants des parties devant le Tribunal, immunité qui subsiste après que les intéressés ont cessé d'exercer leurs fonctions;

d) De l'inviolabilité de tous documents et papiers;

e) Du droit de recevoir des papiers ou de la correspondance par courrier ou par valises scellées;

f) De l'exemption de toutes mesures restrictives relatives à l'immigration et de toutes formalités d'enregistrement des étrangers;

g) Des mêmes facilités concernant leurs effets personnels et leurs transactions monétaires ou de change que celles qui sont accordées aux représentants de gouvernements étrangers en mission officielle temporaire;

h) Des mêmes facilités de rapatriement en période de crise internationale que celles accordées aux agents diplomatiques en vertu de la Convention de Vienne.

2. Une fois que les parties à la procédure devant le Tribunal lui ont notifié la désignation d'un agent, conseil ou avocat, le Greffier signe un certificat attestant le statut du représentant, lequel est valable pour une période raisonnable requise par la procédure.

3. Les autorités compétentes de l'État concerné accordent les privilèges, immunités, facilités et prérogatives aux agents, conseils et avocats visés au présent article, au vu du certificat mentionné au paragraphe 2.

4. Dans le cas où l'incidence d'un impôt quelconque est subordonné à la résidenee de l'assujetti, les périodes pendant lesquelles les agents, conseils ou avocats se trouvent sur le territoire d'un État pour l'exercice de leurs fonctions ne sont pas considérées comme des périodes de résidence.

Article 17. Témoins, experts et personnes accomplissant des missions

1. Les témoins, experts et personnes qui accomplissent des missions sur l'ordre du Tribunal jouissent, pendant la durée de leur mission, y compris lors des voyages effectués dans le cadre de missions, des privilèges, immunités et facilités prévus aux alinéas a) à f) de l'article 15.

2. Les témoins, experts et personnes accomplissant des missions bénéficient de facilités de rapatriement en période de crise internationale.

Article 18. Nationaux et résidents permanents

Sous réserve des privilèges et immunités supplémentaires pouvant être accordés par l'État Partie concerné, et sans préjudice de l'article 11, toute personne bénéficiant de privilèges et immunités en vertu du présent Accord ne jouit, sur le territoire de l'État Partie dont

elle a la nationalité ou dans lequel elle a le statut de résident permanent, que de l'immunité de toute forme de poursuites et de l'inviolabilité à raison de ses paroles, de ses écrits et de tous les actes accomplis par elle dans l'exercice de ses fonctions. Cette immunité continue à lui être accordée même après qu'elle a cessé d'exercer des fonctions au Tribunal.

Article 19. Respect des lois et règlements

1. Les privilèges, immunités, facilités et prérogatives prévus aux articles 13 à 17 du présent Accord sont accordés aux personnes concernées, non à leur avantage personnel mais afin de garantir leur indépendance dans l'exercice des fonctions qu'elles remplissent auprès du Tribunal.

2. Sans préjudice de leurs privilèges et immunités, toutes les personnes visées aux articles 13 à 17 sont tenues de respecter les lois et règlements de l'État Partie où elles séjournent pour les besoins de leur service, ou de ceux qu'elles traversent pour ce même motif. Elles sont tenues également de ne pas s'immiscer dans les affaires intérieures de cet État.

Article 20. Levée de l'immunité

1. Dans la mesure où les privilèges et immunités prévus dans le présent Accord sont accordés aux personnes concernées, non à leur avantage personnel mais dans l'intérêt de la bonne administration de la justice, l'autorité compétente a le droit et le devoir de lever l'immunité de la personne mise en cause dans toute affaire où, de l'avis de l'État Partie, cette immunité empêcherait que justice soit faite et s'il estime que l'immunité peut être levée sans porter préjudice à la bonne administration de la justice.

2. À cette fin, l'autorité compétente en ce qui concerne les agents, conseils et avocats représentant un État Partie à la proeédure devant le Tribunal ou nommé par un tel État est l'État concerné. En ce qui concerne les autres agents, conseils et avocats, le Greffier, les experts désignés conformément à l'article 289 de la Convention et les témoins, experts et personnes accomplissant des missions, le Tribunal est l'autorité compétente. Dans le cas des autres fonctionnaires du Tribunal, l'autorité compétente est le Greffier, agissant avec l'accord du Président du Tribunal.

Article 21. Laissez-passer et visas

1. Les États Parties reconnaissent et acceptent comme titres valides de voyage les laissez-passer dcs Nations Unies délivrés aux membres et aux fonctionnaires du Tribunal ou aux experts nommés conformément à l'article 289 de la Convention.

2. Les demandes de visa (lorsque des visas sont nécessaires) émanant des membres du Tribunal et du Greffier doivent être examinées dans les plus brefs délais possible. Les demandes de visa émanant de toute autre personne titulaire du laissez-passer visé au paragraphe 1 du présent article ou ayant droit à un tel laissez-passer et des personnes visées aux articles 16 et 17 doivent, lorsqu'elles sont accompagnées d'un certificat attestant que ces personnes voyagent pour le compte du Tribunal, être examinées dans les plus brefs délais possible.

Article 22. Libre déplacement

Aucune restriction d'ordre administratif ou autre n'est apportée au libre déplacement des membres du Tribunal ni des autres personnes visées aux articles 13 à 17, qui se rendent au siège du Tribunal ou en tout autre lieu où le Tribunal siège ou exerce autrement ses fonctions ou en reviennent.

Article 23. Maintien de la sécurité et de l'ordre public

1. Lorsqu'un État Partie estime nécessaire de prendre, sans préjudice de l'indépendance et du bon fonctionnement du Tribunal, des mesures pour assurer la sécurité ou le maintien de l'ordre dans le pays, conformément au droit international, cet État Partie consulte le Tribunal aussi rapidement que possible afin de déterminer d'un commun accord les mesures nécessaires pour assurer la protection de celui-ci.

2. Le Tribunal coopère avec le gouvernement de l'État Partie en vue d'éviter que ses activités ne portent préjudice à la sécurité ou à l'ordre public dudit État.

Article 24. Coopération avec les autorités des États Parties

Le Tribunal collabore, à tout moment, avec les autorités compétentes des États Parties en vue de faciliter l'application de la législation de ces États et d'éviter tout abus auquel pourraient donner lieu les privilèges, immunités, facilités et prérogatives visés dans le présent Accord.

Article 25. Rapports avec les accords spéciaux

Lorsqu'une disposition du présent Accord et une disposition de tout accord spécial conclu entre le Tribunal et un État Partie ont trait au même sujet, les deux dispositions sont considérées, autant que possible, comme complémentaires et applicables toutes les deux, aucune d'entre elles ne limitant les effets de l'autre; mais en cas de conflit, la disposition de l'accord spécial l'emporte.

Article 26. Règlement des différends

1. Le Tribunal prend des dispositions appropriées en vue du règlement :

a) Des différends résultant de contrats et autres différends de droit privé auxquels le Tribunal est partie;

b) Des différends mettant en cause toute personne visée dans le présent Accord qui jouit de l'immunité en raison de sa situation officielle, sauf si cette immunité a été levée.

2. Tout différend portant sur l'interprétation ou l'application du présent Accord est porté devant un tribunal arbitral, à moins que les parties ne soient convenues d'avoir recours à un autre mode de règlement. Tout différend entre le Tribunal et un État Partie qui n'est pas réglé par voie de consultation, de négociation ou par tout autre moyen convenu dans les trois mois qui suivent la demande faite à cet effet par l'une des parties au différend est

porté, à la demande de l'une ou l'autre partie, devant un groupe de trois arbitres qui tranchera définitivement. L'un des arbitres est choisi par le Tribunal, un autre par l'État Partie et le troisième, qui préside, par les deux autres arbitres. Si l'une ou l'autre des parties au différend n'a pas désigné un arbitre dans les deux mois qui suivent la désignation d'un arbitre par l'autre partie, le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies procède à cette désignation. À défaut d'accord entre les deux premiers arbitres sur le choix du troisième dans les trois mois qui suivent leur désignation, ee troisième arbitre est choisi par le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies à la demande du Tribunal ou de l'État Partie.

Article 27. Signature

Le présent Accord est ouvert à la signature de tous les États au Siège de l'Organisation des Nations Unies pendant vingt-quatre mois à compter du ler juillet 1997.

Article 28. Ratification

Le présent Accord est soumis à ratification. Ses lnstruments de ratification sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

Article 29. Adhésion

Le présent Aceord est ouvert à l'adhésion de tous les États. Les instruments d'adhésion sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

Article 30. Entrée en vigueur

1. Le présent Accord entre en vigueur 30 jours après le dépôt du dixième instrument de ratification ou d'adhésion.

2. Pour chaque État qui ratifie le présent Accord ou y adhère après le dépôt du dixième instrument de ratification ou d'adhésion, l'Accord entre en vigueur le trentième jour qui suit la date de dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 31. Application à titre provisoire

Tout État qui a l'intention de ratifier le présent Accord ou d'y adhérer peut à tout moment notifier au dépositaire qu'il applique l'Accord à titre provisoire pour une période n'excédant pas deux ans.

Article 32. Application spéciale

Lorsque, comme le prévoit son Statut, le Tribunal est saisi d'un différend, tout État qui sans être partie au présent Accord est partie au différend peut pour la eirconstance, aux fins et pour la durée de l'espèce, devenir partie au présent Accord en déposant un instrument

d'acceptation. Les instruments d'acceptation sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies et prennent effet à la date de dépôt.

Article 33. Dénonciation

1. Un État Partie peut dénoncer l'Accord, par voie de notification écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies. La dénonciation prend effet un an après la date de réception de la notification, à moins qu'elle ne prévoie une date ultérieure.

2. La dénonciation n'affecte en rien le devoir de tout État Partie de remplir toute obligation énoncée dans l'Accord à laquelle il serait soumis en vertu du droit international indépendamment de celui-ci.

Article 34. Dépositaire

Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies est le dépositaire du présent Accord.

Article 35. Textes faisant foi

Les textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe de l'Accord font également foi.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé l'Accord.

OUVERT A LA SIGNATURE à New York le 1er juillet mil neuf cent quatre-vingt-dix-sept en un texte original unique en langues anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe.

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

СОГЛАШЕНИЕ О ПРИВИЛЕГИЯХ И ИММУНИТЕТАХ МЕЖДУНАРОДНОГО ТРИБУНАЛА ПО МОРСКОМУ ПРАВУ

Государства - участники настоящего Соглашения,

учитывая, что в Конвенции Организации Объединенных Наций по морскому праву учреждается Международный трибунал по морскому праву,

признавая, что Трибунал должен пользоваться такими правоспособностью, привилегиями и иммунитетами, которые необходимы для осуществления им своих функций,

напоминая, что в статье 10 Статута Трибунала предусматривается, что члены Трибунала при исполнении ими обязанностей в Трибунале пользуются дипломатическими привилегиями и иммунитетами,

признавая, что лица, участвующие в разбирательствах, и должностные лица Трибунала должны пользоваться такими привилегиями и иммунитетами, которые необходимы для независимого осуществления ими своих функций применительно к Трибуналу,

согласились о нижеследующем:

Статья 1

Употребление терминов

Для целей настоящего Соглашения:

a) "Конвенция" означает Конвенцию Организации Объединенных Наций по морскому праву от 10 декабря 1982 года;

b) "Статут" означает Статут Международного трибунала по морскому праву, содержащийся в приложении VI к Конвенции;

c) "государства-участники" означает государства - участники настоящего Соглашения;

d) "Трибунал" означает Международный трибунал по морскому праву;

e) "член Трибунала" означает избираемого члена Трибунала или лицо, выбранное согласно статье 17 Статута для рассмотрения конкретного дела;

f) "Секретарь" означает Секретаря Трибунала, включая любое должностное лицо Трибунала, выступающее в качестве Секретаря;

g) "должностные лица Трибунала" означает Секретаря и других сотрудников Секретариата;

h) "Венская конвенция" означает Венскую конвенцию о дипломатических сношениях от 18 апреля 1961 года.

Статья 2

Правосубъектность Трибунала

Трибунал обладает правосубъектностью. Он правомочен:

a) заключать договоры;

b) приобретать недвижимое и движимое имущество и распоряжаться им;

c) возбуждать дела в суде.

Статья 3

Неприкосновенность помещений Трибуиала

Помещения Трибунала обладают неприкосновенностью, оговариваемой такими условиями, которые могут быть согласованы с соответствующим государством-участником.

Статья 4

Флаг и эмблема

Трибунал имеет право вывешивать свой флаг и эмблему в своих помещениях и на транспортных средствах, используемых для служебных целей.

Статья 5

Иммунитет Трибунала, его имущества, активов и фондов

1. Трибунал пользуется иммунитетом от судебно-процессуальных действий, за исключением каких-либо конкретных случаев, когда Трибунал прямо отказался от своего иммунитета. При этом понимается, однако, что никакой отказ от иммунитета не распространяется на какие-либо судебно-исполнительные меры.

2. Имущество, активы и фонды Трибунала, где бы и в чьем бы распоряжении они ни находились, пользуются иммунитетом от обыска, реквизиции, конфискации, ареста, экспроприации или любых других форм вмешательства, будь

то на основании решений исполнительных, административных, судебных или же законодательных органов.

3. В той мере, в какой это необходимо для осуществления Трибуналом своих функций, его имущество, активы и фонды освобождаются от ограничений, регламентаций, контроля и мораториев любого рода.

4. Трибунал страхует принадлежащие ему или эксплуатирусмые им транспортные средства от ответственности перед третьими лицами, как предписывают законы и постановления государства, в котором эксплуатируется данное транспортное средство.

Статья 6

Архивы

Архивы Трибунала и все принадлежащие ему или находящиеся в его распоряженнн документы обладают постоянной неприкосновенностью независимо от их местонахождения. Государство-участник, в котором находятся архивы, информируется о местонахождении таких архивов и документов.

Статья 7

Выполнение функций Трибунала вне штаб-квартиры

В том случае, когда Трибунал считает желательным заседать или иным образом выполнять свои функции вне своей штаб-квартиры, он может договориться с соответствующим государством об обеспечении его надлежащими условиями для выполнения своих функций.

Статья 8

Связь

1. В отношении своих офнциальных сообщений и корреспонденции Трибунал пользуется на территории каждого государства-участника в той мере, в какой это совместимо с международными обязательствами соответствующего государства, не менее благоприятным режимом, чем тот, который государство-участник предоставляет любой межправнтельственной организации или дипломатическому представительству в отношении очередности, тарифов и налогов, действующих в отношении почтовых отправлений и различных видов связи и корреспонденции.

2. Трибунал может использовать все соответствующие средства связи и пользоваться в своих официальных сообщениях и корреспонденции кодами или шифрами. Офнциальные сообщения и корреспонденция Трибунала неприкосновенны.

3. Трибунал имеет право отправлять и получать корреспонденцию и другие материалы или сообщения с курьером или в запечатанных вализах, которые обладают теми же привилегиями, иммунитетами и льготами, что и дипломатические курьеры и почта.

Статья 9

Освобождение от налогов, таможенных пошлин и импортных или экспортных ограничений

1. Трибунал, его активы, поступления и иное имущество, а также его операции и сделки освобождаются от всех прямых налогов; при этом понимается, однако, что Трибунал не требует освобождения от налогов, которые фактически являются платой за коммунальное обслуживание.

2. Трибунал освобождается от всех таможенных пошлин, налогов с оборота импортных товаров и запретов и ограничений на ввоз и вывоз предметов, ввозимых или вывозимых Трибуналом для служебного пользования.

3. Ввозимые или приобретаемые с учетом такого освобождения товары не могут быть проданы или иным образом реализованы на территории государства-участника, иначе как на условиях, согласованных с правительством этого государства-участника. Трибунал освобождается также от всех таможенных пошлин, налогов с оборота импортных товаров, запретов и ограничений на ввоз и вывоз своих изданий.

Статья 10

Возмещение пошлин и/или налогов

1. Как общее правило, Трибунал не требует освобождения от пошлин и налогов, которые включаются в цену движимого и недвижимого имущества, и налогов, уплачиваемых за оказанные услуги. Тем не менее в случае, когда Трибунал производит для служебного пользования крупные закупки имущества и товаров или услуг, за которые взимаются или подлежат взиманию пошлины и налоги, государства-участники принимают соответствующие административные меры к освобождению от таких сборов или возмещению уплаченной суммы пошлины и/или налога.

2. Товары, приобретенные с учетом такого освобождения или возмещения, могут продаваться или иным образом отчуждаться только в соответствии с условиями, предписанными государством-участником, предоставившим освобождение или возмещение. В отношении сборов, взимаемых с Трибунала за пользование коммунальными услугами, никакого освобождения или возмещения не предоставляется.

Статья 11

Налогообложение

1. Оклады, вознаграждения и надбавки, выплачиваемые членам и должностным лицам Трибунала, освобождаются от налогообложения.

2. Когда какой-либо вид налогообложения зависит от срока проживания, периоды времени, в течение которых такие члены или должностные лица находятся в каком-либо государстве для исполнения своих функций, не засчитываются в срок проживания, если таким членам или должностным лицам предоставляются дипломатические привилегии, иммунитеты и льготы.

3. Государства-участники не обязаны освобождать от обложения подоходным налогом пенсии или ежегодные ренты, выплачиваемые бывшим членам и бывшим должностным лицам Трибунала.

Статья 12

Фонды и освобождение от валютных ограничений

1. Не будучи ограничен финансовым контролем, регламентаций или финансовыми мораториями любого рода, при осуществлении своей деятельности:

a) Трибунал может владеть фондами, валютой любого вида или золотом и иметь счета в любой валюте;

b) Трибунал может свободно переводить свои фонды, золото или валюту из одной страны в другую или в пределах любой страны и конвертировать любую имеющуюся у него валюту в любую другую валюту;

c) Трибунал может получать, держать, передавать, переводить, конвертировать залоги и другие средства финансового обеспечения или совершать иные операции с ними.

2. При осуществлении своих прав, предусмотренных пунктом 1, Трибунал должным образом учитывает те или иные обращения со стороны любого государства-участника в той мере, в какой принятие мер по таким обращениям считается не ущемляющим интересы Трибунала.

Статья 13

Члены Трибунала

1. Члены Трибунала при исполнении ими обязанностей в Трибунале пользуются привилегиями, иммунитетами, льготами и прерогативами, предоставляемыми в соответствии с Венской конвенцией главам дипломатических представительств.

2. Членам Трибунала и совместно проживающим с ними членам семьи предоставляются все льготы по выезду из страны, в которой они могут находиться, и по въезду в страну, где заседает Трибунал, и выезду из нее. При поездках в связи с выполнением своих функций они пользуются во всех странах, через которые им, возможно, приходится проезжать, всеми привилегиями иммунитетами и льготами, предоставляемыми этими странами в аналогичных обстоятельствах дипломатическим агентам.

3. Если для того, чтобы находиться в распоряжении Трибунала, члены Трибунала проживают в какой-лнбо стране, не являющейся страной их гражданства или постоянного проживания, то им, а равно и совместно проживающим с ними членам семьи предоставляются на период их проживания там дипломатические привилегии, иммунитеты и льготы.

4. Членам Трибуиала, а равно и совместно проживающим с ними членам семьи предоставляются в период международных кризисов те же льготы по репатриации, которые предоставляются по Венской конвенции дипломатическим агентам.

5. Члены Трибунала страхуют принадлежащие им или эксплуатируемые ими транспортные средства от ответственности перед третьими лицами, как предписывают законы и постановления государства, в котором эксплуатируется данное транспортное средство.

6. Пункты 1-5 настоящей статьи применяются к членам Трибунала даже после их замещеиия, если они продолжают выполнять свои функции в соответствии с пунктом 3 статьи 5 Статута.

7. Для обеспечения членам Трибунала полной свободы слова и независимости при исполнении ими своих функций иммунитет от судебно-процессуальных действий в отношении сказанного или написаниого и всего совершенного нми при исполнении своих функций продолжает предоставляться и в том случае, когда соответствующие лица уже не являются членами Трибунала или уже не выполняют этих функций.

Статья 14

Должностные лица

1. Секретарь при исполнении им обязанностей в Трибунале пользуется дипломатическими привилегиями, иммунитетамн и льготами.

2. Другие должностные лица Трибунала пользуются в любой стране, в которой они могут находиться по делам Трибунала или через которую они могут в этой связи следовать, такими привилегиямн, иммунитетами и льготами, которые необходимы для независимого осуществления ими своих функций. В частности, им предоставляются:

a) иммунитет от личного ареста или задержания и от ареста их личного багажа;

b) право беспошлинно ввозить свою мебель и имущество при первоначальном вступлении в должность в соответствующей стране и беспошлинно вывозить их обратно в страну своего постоянного проживания;

c) освобождение от досмотра личного багажа, если нет серьезных оснований полагать, что в багаже находятся предметы не для личного пользования либо предметы, ввоз или вывоз которых запрещен законом или регламентирован карантинными правилами соответствующего государства-участника; досмотр в таком случае производится в присутствии соответствующего должностного лица;

d) иммунитет от судебно-процессуальных действий в отношении сказанного или написанного и всего совершенного ими при исполнении своих функций, причем этот иммунитет продолжает действовать даже после того, как они прекратили выполнять свои функции;

e) иммунитет от государственных повинностей;

f) вместе с проживающими с ними членами их семей - освобождение от иммиграционных ограничений или регистрации в качестве иностранцев;

g) те же привилегии в отношении валютного и обменного порядка, которые предоставляются должностным лицам сопоставимого ранга из состава дипломатических представительств при соответствующем правительстве;

h) вместе с проживающими с ними членами их семей - те же льготы по репатриации в период международных кризисов, которые предоставляются по Венской конвенции дипломатическим агентам.

3. От должностных лиц Трибунала требуется страховать принадлежащие им или эксплуатируемые ими транспортные средства от ответственности перед третьей стороной, как предписывают законы и постановления государства, в котором эксплуатируется данное транспортное средство.

4. Трибунал сообщает всем государствам-участникам категории должностных лиц, по отношению к которым применяются положения настоящей статьи. Фамилии должностных лиц, включаемых в эти категории, периодически сообщаются всем государствам-участникам.

Статья 15

Эксперты, назначенные согласно статье 289 Конвенции

Экспертам, назначаемым согласно статье 289 Конвенции, на период выполнения порученных им задач, включая время нахождения в пути в связи с такими поручениями, предоставляются такие привилегии, иммунитеты и льготы,

которые необходимы для независимого осуществления ими своих функций. В частности, им предоставляются:

a) иммунитет от личного ареста или задержания и от ареста их личного багажа;

b) освобождение от досмотра личного багажа, если нет серьезных оснований полагать, что в багаже находятся предметы не для личного пользования либо предметы, ввоз или вывоз которых запрещен законом или регламентирован карантинными правилами соответствующего государства-участника; досмотр в таком случае производится в присутствии соответствующего эксперта;

c) иммунитет от судебно-процессуальных действий в отношении сказанного или написанного и совершенного ими при исполнении своих функций, причем этот иммунитет продолжает действовать даже после того, как они прекратили выполнять свои функции;

d) неприкосновенность документов и бумаг;

e) освобождение от иммиграционных ограничений или регистрации в качестве иностранцев;

f) те же льготы в отношении валютных и обменных ограничений, которые предоставляются представителям иностранных правительств, находящимся во временных служебных командировках;

g) таким экспертам предоставляются в период международных кризисов те же льготы по репатриации, которые предоставляются по Венской конвенции дипломатическим агентам.

Статья 16

Представители, поверенные и адвокаты

1. Представителям, поверенным и адвокатам в Трибунале на период выполнения ими своих задач, включая время, проведенное ими в пути в связи с порученными им задачами, предоставляются привилегии, иммунитеты и льготы, необходимые для независимого осуществления ими своих функций. В частности, им предоставляются:

a) иммунитет от личного ареста или задержания и от ареста их личного багажа;

b) освобождение от досмотра личного багажа, если нет серьезных оснований полагать, что в багаже находятся предметы не для личного пользования либо предметы, ввоз или вывоз которых запрещен законом или регламентирован карантинными правилами соответствующего государства-участника; досмотр в

таком случае производится в присутствии соответствующего представителя, поверенного или адвоката;

c) иммунитет от судебно-процессуальных действий в отношении сказанного или напнсанного и всего совершенного имн при исполнении своих функций, причем этот иммунитет продолжает действовать даже после того, как они прекратили выполнять свои функции;

d) неприкосновенность документов и бумаг;

e) право получать бумаги или корреспонденцию с курьером или в запечатанных вализах;

f) освобождение от иммиграционных ограничений или регистрации в качестве иностранцев;

g) те же льготы в отношенни их личного багажа и в отношении валютных или обменных ограничений, которые предоставляются представителям иностранных правительств, находящимся во временных служебных командировках;

h) те же льготы по репатрнации в период международных кризисов, которые предоставляются по Венской конвенции дипломатическим агентам.

2. По получении уведомления от сторон в разбирательстве в Трибунале относительно иазначения представителя, поверенного или адвоката последним выдается удостоверение их статуса за подписью Секретаря на срок, разумно необходимый для разбирательства.

3. Компетентные власти соответствующего государства предоставляют предусмотренные в настоящей статье привилегии, иммунитеты и льготы по предъявлении удостоверения, указанного в пункте 2.

4. Когда какой-либо вид иалогообложения зависит от срока проживання, периоды времени, в течение которых такие представители, поверенные или адвокаты находятся в каком-лнбо государстве для исполнения своих функций, не зачитываются в срок проживания.

Статья 17

Свидетели, эксперты и лица, выполняющие поручения

1. Свидетелям, экспертам и лицам, выполняющим поручения по распоряжению Трнбунала, на период выполнения ими поручений, включая время нахождения в пути в связи с такими порученнями, предоставляются привилегии, иммунитсты и льготы, предусмотренные в подпунктах a-f статьи 15.

2. Свидетелям, экспертам и таким лицам предоставляются льготы по репатриации в период международных кризисов.

Статья 18

Граждане и постоянные резиденты

За исключением тех случаев, когда соответствующим государством-участником могут быть предоставлены дополнительные привилегии и иммунитеты, лицо, пользующееся предусмотренными в настоящем Соглашении привилегиями и иммунитетами, на территории государства-участника, гражданином или постоянным резидентом которого это лицо является, пользуется только иммунитетом от процессуальных действий и неприкосновенностью в отношении сказанного или написанного и всего совершенного этим лицом при исполнении им своих функций, причем этот иммунитет продолжает действовать даже после того, как это лицо прекратит выполнять свои функции в связи с Трибуналом.

Статья 19

Соблюдение законов и постановлений

1. Привилегии, иммунитеты, льготы и прерогативы, предусмотренные в статьях 13-17 настоящего Соглашения, предоставляются не для личной выгоды, а для того, чтобы оградить независимое осуществление соответствующими лицами своих функций применительно к Трибуналу.

2. Без ущерба для своих привилегий и иммунитетов все лица, упоминаемые в статьях 13-17, обязаны соблюдать законы и постановления государства-участника, на территории которого они могут находиться по делам Трибунала или через территорию которых они могут следовать по таким делам. Они также обязаны не вмешиваться во внутренние дела этого государства.

Статья 20

Отказ от иммунитета

1. Поскольку привилегии и иммунитеты, предусмотренные в настоящем Соглашении, предоставляются в интересах надлежащего отправления правосудия, а не для личной выгоды, компетентная инстанция вправе и обязана отказываться от иммунитета в любом случае, когда, по ее мнению, иммунитет препятствовал бы правосудию и от него можно отказаться без ущерба для отправления правосудия.

2. Для этой цели компетентной инстанцией в случае представителей, поверенных и адвокатов, представляющих государство, являющееся стороной в разбирательстве в Трибунале, или назначенных ею, будет соответствующее

государство. В случае других агентов, поверенных и адвокатов, Секретаря, экспертов, назначаемых согласно статье 289 Конвенции, а также свидетелей, экспертов и лиц, выполняющих поручения, компетентной инстанцией будет Трибунал. В случае других должностных лиц Трибунала компетентной инстанцией будет Секретарь, действующий с одобрения Председателя Трибунала.

Статья 21

Пропуска и визы

1. Государства-участники признают и принимают пропуска Организации Объединенных Наций, выдаваемые членам и должностным лицам Трибунала, а также экспертам, назначаемым согласно статье 289 Конвенции, в качестве действительных проездных документов.

2. Ходатайства о визах (когда таковые требуются) со стороны членов Трибунала и Секретаря рассматриваются как можно оперативнее. Ходатайства о визах со стороны всех других лиц, являющихся держателями или имеющих право на получение пропусков, упоминаемых в пункте 1 настоящей статьи, и лиц, упоминаемых в статьях 15 и 16, когда они сопровождаются удостоверением о том, что эти лица следуют по делам Трибунала, рассматриваются как можно оперативнее.

Статья 22

Свобода передвижения

Не налагаются никакие административные или иные ограничения на свободное передвижение членов Трибунала, а также других лиц, упоминаемых в статьях 13-17, в штаб-квартиру Трибунала и обратно или к месту, где Трибунал заседает или иным образом выполняет свои функции.

Статья 23

Поддержание безопасности и общественного порядка

1. Если соответствующее государство-участник считает необходимым принять, без ущерба для независимого и надлежащего функционирования Трибунала, меры, необходимые для поддержания безопасности или общественного порядка в этом государстве-участнике в соответствии с международным правом, оно обращается к Трибуналу настолько оперативно, насколько позволяют обстоятельства, с тем чтобы определить по взаимному согласию меры, необходимые для защиты Трибунала.

2. Трибунал сотрудничает с правительством такого государства-участника с целью предотвратить нанесение какого бы то ни было ущерба безопасности или

общественному порядку в этом государстве-участнике в результате своей деятельностн.

Статья 24

Сотрудничество с властями государств-участников

Трибунал постоянно сотрудничает с соответствующими властями государств-участников в целях содействия исполнению их законов и предупреждения каких-либо злоупотреблений в связи с привилегиями, иммунитетами, льготами и прерогативами, упомянутыми в настоящем Соглашении.

Статья 25

Взаимоотношения со специальными соглашениями

Когда положения настоящего Соглашения и положения любого спецнального соглашения между Трибуналом и государством-участником касаются одних и тех же вопросов, во всех возможных случаях их следует рассматривать в качестве взаимодополняющих, так чтобы были применимы и те, и другие и чтобы ни одно из положеинй не уменьшало сферу действия другого; однако в случае коллизии преимущественную силу имеют положения специального соглашения.

Статья 26

Урегулирование споров

1. Трибунал приннмает соответствующие меры к урегулированию:

a) споров по контрактам и иных споров частноправового характера, в которых одной из сторон является Трибунал;

b) споров с участием какого-либо упоминаемого в настоящем Соглашении лица, которое в силу своего должностного положения пользуется иммунитетом, если от такого иммунитета не был произведен отказ.

2. Если стороны не договорились об ином способе урегулирования, все споры, касающиеся толкования или применения настоящего Соглашения, передаются в арбитраж. В случае возникновения между Трибуналом и государством-участником спора, который не урегулирован с помощью консультаций, переговоров или нного согласованного способа урегулирования в течение трех месяцев после представления соответствующей просьбы одной из сторон в споре, он передается по просьбе любой нз сторон для окончательного решения коллегии из трех арбитров: один выбирается Трибуналом, другой - государством-участником, а третий, который становится председателем коллегии, - первыми двумя арбитрами. Если какая-либо из сторон не иазначит арбитра в течение двух месяцев после

назначения арбитра другой стороной, такое назначение производится Генеральным секретарем Организации Объединенных Наций. Если первые два арбитра в течение трех месяцев после своего назначения не договорятся относительно назначения третьего арбитра, то его выбирает по просьбе Трибунала или государства-участника Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций.

Статья 27

Подписание

Настоящее Соглашение открывается для подписания всеми государствами и остается открытым для подписания в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в течение двадцати четырех месяцев с 1 июля 1997 года.

Статья 28

Ратификация

Настоящее Соглашение подлежит ратификации. Документы о ратификации сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 29

Присоединение

Настоящее Соглашение остается открытым для присоединения к нему всех государств. Документы о присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 30

Вступление в силу

1. Настоящее Соглашение вступает в силу через 30 дней после даты сдачи на хранение десятого документа о ратификации или присоединении.

2. Для каждого государства, ратифицирующего настоящее Соглашение либо присоединяющегося к нему после сдачи на хранение десятого документа о ратификации или присоединении, настоящее Соглашение вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение его документа о ратификации или присоединении.

Статья 31

Временное применение

Государство, намеревающееся ратифицировать настоящее Соглашение или присоединиться к нему, может в любое время уведомить депозитария о том, что оно будет применять настоящее Соглашение временно в течение периода, не превышающего два года.

Статья 32

Особое применение

Когда иа рассмотрение Трибуналу в соответствии со Статутом представлеи спор, любое государство, которое выступает стороной в споре, но не является участником настоящего Соглашения, может конкретно для целей связанного с этим спором дела и на срок разбирательства по иему стать участником настоящего Соглашения путем сдачи на хранение документа о принятии. Документы о принятии сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций и начинают действовать с даты сдачи на хранение.

Статья 33

Денонсация

1. Любое государство-участник может путем направления письменного уведомления на имя Генерального секретаря Организации Объединенных Наций денонсировать настоящее Соглашение. Денонсация вступает в силу через один год после даты получения уведомления, если в уведомлении не указывается более поздний срок.

2. Денонсация ии в коей мере не затрагивает обязаниости любого государства-участника выполнять любое записаиное в настоящем Соглашении обязательство, которое имеет для него силу в соответствии с международным правом независимо от настоящего Соглашения.

Статья 34

Депозитарий

Депозитарием настоящего Соглашения является Генеральный секретарь Организацни Объединенных Наций.

Статья 35

Аутентичные тексты

Тексты настоящего Соглашения на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся представители, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящее Соглашение.

ОТКРЫТО ДЛЯ ПОДПИСАНИЯ в Нью-Йорке первого июля одна тысяча девятьсот девяносто седьмого года в единственном экземпляре на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

ACUERDO SOBRE LOS PRIVILEGIOS E INMUNIDADES DEL TRIBUNAL INTERNACIONAL DEL DERECHO DEL MAR

Los Estados Partes en el presente Acuerdo,

Considerando que la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar estableció el Tribunal Internacional del Derecho del Mar,

Reconociendo que el Tribunal debería gozar, en el territorio de cada uno de los Estados Partes, de la capacidad jurídica, los privilegios y las inmunidades que sean necesarios para el ejercicio de sus funciones,

Recordando que, según el artículo 10 del Estatuto del Tribunal, en el ejercicio de las funciones del cargo los miembros del Tribunal gozarán de privilegios e inmunidades diplomáticos,

Reconociendo que quienes intervengan en las actuaciones y los funcionarios del Tribunal deben gozar de los privilegios e inmunidades que sean necesarios para el ejercicio independiente de sus funciones en relación con el Tribunal,

Han convenido en lo siguiente:

Artículo 1

Términos empleados

A los efectos del presente Acuerdo:

a) Por "Convención" se entenderá la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar de 10 de diciembre de 1982;

b) Por "Estatuto" se entenderá el Estatuto del Tribunal Internacional del Derecho del Mar, contenido en el anexo VI de la Convención;

c) Por "Estados Partes" se entenderá los Estados Partes en el presente Acuerdo;

d) Por "Tribunal" se entenderá el Tribunal Internacional del Derecho del Mar;

e) Por "miembro del Tribunal" se entenderá un miembro elegido del Tribunal o la persona designada con arreglo al artículo 17 del Estatuto a los efectos de una causa determinada;

f) Por "Secretario" se entenderá el Secretario del Tribunal y todo funcionario del Tribunal que desempeñe esa función;

g) Por "funcionarios del Tribunal" se entenderán el Secretario y demás miembros del personal de la Secretaría;

h) Por "Convención de Viena" se entenderá la Convención de Viena sobre relaciones diplomáticas, de 18 de abril de 1961.

Artículo 2

Personalidad jurídica del Tribunal

El Tribunal tendrá personalidad jurídica y podrá:

a) Celebrar contratos;

b) Adquirir y enajenar bienes muebles e inmuebles;

c) Entablar acciones judiciales.

Artículo 3

Inviolabilidad de los locales del Tribunal

Los locales del Tribunal serán inviolables, con sujeción a las condiciones que se acuerden con el Estado Parte de que se trate.

Artículo 4

Pabellón y emblema

El Tribunal tendrá derecho a enarbolar su pabellón y exhibir su emblema en sus locales y en los vehículos que utilice con fines oficiales.

Artículo 5

Inmunidad del Tribunal y de sus bienes, haberes y fondos

1. El Tribunal gozará de inmunidad de jurisdicción y de ejecución, salvo en la medida en que renuncie expresamente a ella en un caso determinado. Se entenderá, sin embargo, que esa renuncia no será aplicable a ninguna medida ejecutoria.

2. Los bienes, haberes y fondos del Tribunal, dondequiera que se encuentren y en poder de quienquiera que se hallen, gozarán de inmunidad contra allanamiento, requisición, confiscación, embargo y expropiación y contra toda forma de interferencia, ya sea de carácter ejecutivo, administrativo, judicial o legislativo.

3. Los bienes y haberes del Tribunal estarán exentos de restricciones, reglamentaciones, controles y moratorias de toda índole, en la medida en que ello sea necesario para el desempeño de sus funciones.

4. El Tribunal contratará seguros de responsabilidad civil en relación con los vehículos que sean de su propiedad o que utilice conforme lo exijan las leyes y los reglamentos del Estado en cuyo territorio se utilicen esos vehículos.

Artículo 6

Archivos

Los archivos del Tribunal y todos los documentos que le pertenezcan o tenga bajo su custodia serán inviolables dondequiera que se encuentren. El Estado Parte en el que estén ubicados los archivos será informado de la ubicación de esos archivos y de los documentos.

Artículo 7

Ejercicio de las funciones del Tribunal fuera de la Sede

El Tribunal, en los casos en que considere conveniente reunirse o ejercer en alguna otra forma sus funciones fuera de su sede, podrá

concertar con el Estado de que se trate un acuerdo relativo a los servicios e instalaciones necesarios para esos efectos.

Artículo 8

Comunicaciones

1. A los efectos de sus comunicaciones y correspondencia oficiales, el Tribunal gozará en el territorio de cada Estado Parte y en la medida en que ello sea compatible con las obligaciones internacionales de ese Estado, de un trato no menos favorable que el que el Estado Parte conceda a cualquier organización intergubernamental o misión diplomática en materia de prioridades, tarifas e impuestos aplicables a la correspondencia y a las diversas formas de comunicación y correspondencia.

2. El Tribunal podrá utilizar todos los medios apropiados de comunicación y emplear claves o cifras en sus comunicaciones o correspondencia oficiales. La correspondencia y las comunicaciones oficiales del Tribunal serán inviolables.

3. El Tribunal podrá despachar y recibir correspondencia y otros materiales o comunicaciones por correo o valija, los cuales gozarán de los mismos privilegios, inmunidades y facilidades que los concedidos a los correos y las valijas diplomáticos.

Artículo 9

Exención de impuestos, derechos de aduana y restricciones de importación o exportación

1. El Tribunal, sus haberes, ingresos y otros bienes, así como sus operaciones y transacciones, estarán exentos de toda contribución directa; se entiende, sin embargo, que el Tribunal no podrá reclamar exención alguna por concepto de tasas que constituyan la remuneración de servicios públicos prestados.

2. El Tribunal estará exento de todo derecho de aduana, impuesto sobre la cifra de negocios, prohibición o restricción respecto de los artículos que importe o exporte para su uso oficial.

3. Los artículos que se importen o adquieran libres de derechos no serán vendidos ni enajenados en el país donde sean importados sino conforme a las condiciones que se acuerden con el Gobierno de ese Estado Parte. El Tribunal también estará exento de todo derecho de aduana, impuesto sobre la cifra de negocios, prohibición o restricción respecto de la importación y exportación de sus publicaciones.

Artículo 10

Reembolso de derechos o impuestos

1. El Tribunal, por regla general, no reclamará la exención de los derechos e impuestos incluidos en el precio de bienes muebles o inmuebles ni de los derechos pagados por servicios prestados. Sin embargo, cuando el Tribunal efectúe compras importantes de bienes y artículos o servicios destinados a uso oficial y gravados o gravables con derechos o impuestos, los Estados Partes tomarán las disposiciones administrativas del caso para la exención de esos gravámenes o el reembolso del monto del derecho o impuesto pagado.

2. Los artículos comprados que estén sujetos a exención o reembolso no se venderán ni enajenarán en ninguna otra forma, salvo de conformidad con las condiciones establecidas por el Estado Parte que haya concedido la exención o el reembolso. No se concederán exenciones ni reembolsos respecto de las tarifas de los servicios públicos suministrados al Tribunal.

Artículo 11

Impuestos

1. Los sueldos, emolumentos y prestaciones que perciban los miembros y los demás funcionarios del Tribunal estarán exentos de toda clase de impuestos.

2. Cuando la aplicación de un impuesto de cualquier índole dependa de la residencia, los períodos durante los cuales esos miembros o funcionarios permanezcan en un Estado a fin de desempeñar sus funciones no serán considerados períodos de residencia si dichos miembros o funcionarios gozan de privilegios, inmunidades y facilidades diplomáticas.

3. Los Estados Partes no estarán obligados a eximir del impuesto sobre la renta las pensiones o las rentas vitalicias que perciban los ex miembros y los ex funcionarios del Tribunal.

Artículo 12

Fondos y exención de restricciones monetarias

1. El Tribunal no quedará sometido a controles, reglamentos o moratorias financieros de índole alguna en el desempeño de sus funciones y podrá:

a) Tener fondos, divisas de cualquier tipo u oro y cuentas en cualquier moneda;

b) Transferir sus fondos, oro o sus divisas de un país a otro o dentro de un país y convertir a cualesquiera otras las monedas que tenga en su poder;

c) Recibir, tener, negociar, transferir o convertir bonos u otros títulos financieros o realizar cualquier transacción con ellos.

2. En el ejercicio de sus derechos conforme al párrafo 1, el Tribunal, tendrá debidamente en cuenta las observaciones que le haga un Estado Parte, en la medida en que pueda hacerlo sin desmedro de sus intereses.

Artículo 13

Miembros del Tribunal

1. Los miembros del Tribunal, mientras se encuentren en el ejercicio de sus funciones, gozarán de los privilegios, inmunidades, facilidades y prerrogativas que se otorguen a los jefes de misiones diplomáticas con arreglo a la Convención de Viena.

2. Los miembros del Tribunal y los familiares que formen parte de sus hogares recibirán todas las facilidades para salir del país en que se encuentren y para entrar al país donde el Tribunal se reúna. En el curso de los viajes que hagan en el ejercicio de sus funciones gozarán, en todos los países por los que tengan que pasar, de los privilegios, inmunidades y

facilidades que se conceden en ellos a los agentes diplomáticos en circunstancias similares.

3. Los miembros del Tribunal que, para mantenerse a disposición del Tribunal, estén residiendo en un país distinto del de su nacionalidad o residencia permanente, gozarán, junto con los familiares que formen parte de sus hogares, de privilegios, inmunidades y facilidades diplomáticas mientras residan en ese país.

4. Los miembros del Tribunal, así como los familiares que formen parte de sus hogares, tendrán en épocas de crisis internacional las mismas facilidades de repatriación que se acuerden a los agentes diplomáticos con arreglo a la Convención de Viena.

5. Los miembros del Tribunal contratarán seguros de responsabilidad civil en relación con los vehículos que sean de su propiedad o que utilicen conforme lo exijan las leyes y los reglamentos del Estado en cuyo territorio se utilicen esos vehículos.

6. Los párrafos 1 a 5 del presente artículo serán aplicables a los miembros del Tribunal incluso después de haber sido reemplazados si siguen ejerciendo sus funciones con arreglo a lo dispuesto en el párrafo 3 del artículo 5 del Estatuto.

7. Los miembros del Tribunal, a los efectos de su completa libertad de expresión e independencia en el desempeño de su cometido, seguirán gozando de inmunidad judicial respecto de las declaraciones que hayan formulado verbalmente o por escrito y los actos que hayan realizado en desempeño de sus funciones aun cuando ya no sean miembros del Tribunal o no presten servicios en él.

Artículo 14

Funcionarios

1. El Secretario, gozará, mientras se halle en ejercicio de sus funciones, de privilegios, inmunidades y facilidades diplomáticos.

2. Los demás funcionarios del Tribunal gozarán, en el país donde se encuentren por asuntos del Tribunal o en el país que atraviesen con tal

fin, de los privilegios, inmunidades y facilidades que sean necesarios para el ejercicio independiente de sus funciones. En particular:

a) Gozarán de inmunidad contra toda forma de arresto o detención y contra la incautación de su equipaje personal;

b) Tendrán derecho a importar, libres de derechos, sus muebles y efectos en el momento en que ocupen su cargo en el país de que se trate y a exportar a su país de residencia permanente, libres de derechos, esos muebles y efectos;

c) Estarán exentos de la inspección de su equipaje personal, a menos que haya fundadas razones para creer que el equipaje contiene artículos que no están destinados al uso personal o cuya importación o exportación esté prohibida por la ley o sometida a control por las normas de cuarentena del Estado Parte de que se trate, en tal caso, se hará una inspección en presencia del funcionario;

d) Gozarán de inmunidad judicial de toda índole respecto de las declaraciones que formulen verbalmente o por escrito y los actos que realicen en el ejercicio de sus funciones; esta inmunidad subsistirá incluso después de que haya cesado en el ejercicio de sus funciones;

e) Estarán exentos de la obligación de prestar cualquier servicio de carácter nacional;

f) Junto con los miembros de su familia que forman parte de sus hogares, estarán exentos de las restricciones en materia de inmigración y las formalidades de registro de extranjeros;

g) Tendrán las mismas facilidades cambiarias que los funcionarios de categoría equivalente pertenecientes a las misiones diplomáticas acreditadas ante el gobierno de que se trate;

h) Junto con los miembros de su familia que forman parte de sus hogares, tendrán, en época de crisis internacional, las mismas facilidades de repatriación reconocidas a los enviados diplomáticos con arreglo a la Convención de Viena;

3. Los funcionarios del Tribunal contratarán seguros de responsabilidad civil en relación con los vehículos de su propiedad o que utilicen

conforme lo exijan las leyes y los reglamentos del Estado en cuyo territorio se utilicen esos vehículos.

4. El Tribunal comunicará a todos los Estados Partes las categorías de funcionarios a quienes serán aplicables las disposiciones del presente artículo. Los nombres de los funcionarios comprendidos en ellas serán comunicados periódicamente a todos los Estados Partes.

Artículo 15

Expertos nombrados de conformidad con el artículo 289 de la Convención

Los expertos nombrados de conformidad con el artículo 289 de la Convención gozarán de los privilegios, inmunidades y facilidades que sean necesarios para el ejercicio independiente de sus funciones durante el período de su misión, inclusive el tiempo necesario para realizar los viajes relacionados con ella. En particular, gozarán de:

a) Inmunidad de arresto o detención personal y contra la incautación de su equipaje personal;

b) Exención de la inspección de su equipaje personal, a menos que haya fundadas razones para creer que el equipaje contiene artículos que no están destinados al uso personal o cuya importación o exportación esté prohibida por la ley o sometida a control por las normas de cuarentena del Estado Parte de que se trate; en tal caso se hará una inspección en presencia del experto;

c) Inmunidad judicial de toda índole respecto de las declaraciones que formulen verbalmente o por escrito y los actos que realicen en el ejercicio de sus funciones; esta inmunidad subsistirá incluso después de que hayan cesado en el ejercicio de sus funciones;

d) Derecho a la inviolabilidad de documentos o papeles;

e) Exención de las restricciones en materia de inmigración y las formalidades de registro de extranjeros;

f) Las mismas facilidades con respecto a las restricciones monetarias y cambiarias que se acuerden a los representantes de gobiernos extranjeros en misión oficial temporal;

g) Los expertos tendrán en épocas de crisis internacional, las mismas facilidades de repatriación reconocidas a los enviados diplomáticos con arreglo a la Convención de Viena.

Artículo 16

Agentes, consejeros y abogados

1. Los agentes, consejeros y abogados habilitados para comparecer ante el Tribunal gozarán, durante el período que dure el cumplimiento de su cometido y que incluirá el tiempo transcurrido en viajes relacionados con éste, de los privilegios, inmunidades y facilidades que sean necesarios para el ejercicio independiente de sus funciones. En particular, gozarán de:

a) Inmunidad de arresto o detención personal y contra la incautación de su equipaje personal;

b) Exención de la inspección de su equipaje personal, a menos que haya fundadas razones para creer que el equipaje contiene artículos que no están destinados al uso personal o cuya importación o exportación esté prohibida por la ley o sometida a control por las normas de cuarentena del Estado Parte de que se trate; en tal caso se hará una inspección en presencia del agente, consejero o abogado;

c) Inmunidad judicial de toda índole respecto de las declaraciones que formulen verbalmente o por escrito y los actos que realicen en el desempeño de sus funciones; esta inmunidad subsistirá incluso después de que hayan cesado en el ejercicio de sus funciones;

d) Derecho a la inviolabilidad de documentos y papeles;

e) Derecho a recibir documentos o correspondencia por correo o en valija sellada;

f) Exención de las restricciones en materia de inmigración y las formalidades de registro de extranjeros;

g) Las demás facilidades respecto del equipaje personal y las restricciones monetarias o cambiarias acordadas a los representantes de gobiernos extranjeros en misión oficial temporal;

h) Las mismas facilidades de repatriación en épocas de crisis internacional acordadas a los enviados diplomáticos con arreglo a la Convención de Viena.

2. Al recibirse la notificación de las partes en una actuación que se incoe ante el Tribunal acerca de la designación de un agente, consejero o abogado, se extenderá un certificado del estatuto de ese representante con la firma del Secretario por el plazo que razonablemente sea necesario para sustanciar las actuaciones.

3. Las autoridades competentes del Estado de que se trate concederán los privilegios, inmunidades y facilidades que se consignan en el presente artículo cuando les sea presentado el certificado mencionado en el párrafo 2.

4. Cuando la aplicación de un impuesto de cualquier índole dependa de la residencia, los períodos durante los cuales esos agentes, consejeros o abogados permanezcan en un Estado a fin de desempeñar sus funciones no serán considerados períodos de residencia.

Artículo 17

Testigos, expertos y personas en misión

1. Se acordarán a los testigos, expertos y personas que estén en misión por orden del Tribunal los privilegios, inmunidades y facilidades que se estipulan en los incisos a) a f) del artículo 15, con inclusión del tiempo en que se haya estado en viaje en relación con sus misiones.

2. Los testigos, expertos y personas que estén en misión recibirán facilidades de repatriación en épocas de crisis internacional.

Artículo 18

Nacionales y residentes permanentes

Salvo en lo que respecta a los privilegios e inmunidades que pueda otorgar el Estado Parte de que se trate, y sin perjuicio de lo dispuesto

en el artículo 11, las personas que disfrutan de los privilegios e inmunidades conferidos en virtud del presente Acuerdo sólo disfrutarán, en el territorio del Estado Parte del que sean nacionales o residentes permanentes, de inmunidad judicial y de inviolabilidad respecto de las declaraciones que hayan formulado verbalmente o por escrito y de los actos que hayan realizado en el desempeño de sus funciones, inmunidad que subsistirá incluso después de que hayan cesado en el ejercicio de sus funciones en relación con el Tribunal.

Artículo 19

Respeto de leyes y reglamentos

1. Los privilegios, inmunidades, facilidades y prerrogativas estipulados en los artículos 13 a 17 del presente Acuerdo no se otorgan para beneficio personal de los interesados, sino para salvaguardar el ejercicio independiente de sus funciones en relación con el Tribunal.

2. Sin perjuicio de sus privilegios e inmunidades, todas las personas a que se hace referencia en los artículos 13 a 17 deberán respetar las leyes y los reglamentos del Estado Parte en cuyo territorio ejerzan sus funciones oficiales o por cuyo territorio deban pasar en el ejercicio de esas funciones. También están obligadas a no inmiscuirse en los asuntos internos de ese Estado.

Artículo 20

Renuncia a la inmunidad

1. Habida cuenta de que los privilegios e inmunidades que se estipulan en el presente Acuerdo se otorgan en interés de la buena administración de justicia y no en beneficio personal, la autoridad competente tiene el derecho y la obligación de renunciar a la inmunidad en los casos en que, a su juicio, esa inmunidad pueda obstaculizar el curso de la justicia y sea posible renunciar a ella sin detrimento de la administración de justicia.

2. Para esos efectos, la autoridad competente en el caso de los agentes, consejeros y abogados que representen a un Estado Parte ante el Tribunal o que hayan sido designados por él será el Estado de que se trate. En el caso de otros agentes, consejeros y abogados, el Secretario, los expertos

--

designados de conformidad con el artículo 289 de la Convención y los testigos, los expertos y las personas en misión, la autoridad competente será el Tribunal. En el caso de otros funcionarios del Tribunal, la autoridad competente será el Secretario, previa aprobación del Presidente del Tribunal.

Artículo 21

Laissez-passer y visados

1. Los Estados Partes reconocerán y aceptarán como documentos de viaje válidos los laissez-passer de las Naciones Unidas expedidos a los miembros y funcionarios del Tribunal o a los expertos nombrados en virtud del artículo 289 de la Convención.

2. Las solicitudes de visado (cuando sea necesario) presentadas por los miembros del Tribunal y por el Secretario serán tramitadas con la mayor rapidez posible. También lo serán las presentadas por cualquier otra persona que sea titular o tenga derecho a ser titular del laissez-passer al que se hace referencia en el párrafo 1 del presente artículo y por las personas a que se hace referencia en los artículos 16 y 17, cuando estén acompañadas de un certificado en que conste que su viaje obedece a asuntos del Tribunal.

Artículo 22

Libre circulación

No se impondrán restricciones administrativas ni de otra índole a la libre circulación de los miembros del Tribunal ni de las demás personas mencionadas en los artículos 13 a 17, cuando viajen a la sede del Tribunal o regresen de ésta, o cuando viajen al lugar en que el Tribunal se reúna o ejerza sus funciones o regresen de él.

Artículo 23

Seguridad y mantenimiento del orden público

1. El Estado Parte que considere que tiene que tomar medidas que sean necesarias, sin perjuicio del funcionamiento independiente y debido del Tribunal, para velar por su seguridad o el mantenimiento del orden público de conformidad con el derecho internacional, se pondrá en contacto con el Tribunal con la mayor rapidez posible en las circunstancias del caso a fin de determinar de mutuo acuerdo las medidas necesarias para proteger al Tribunal.

2. El Tribunal cooperará con el gobierno de ese Estado Parte para evitar que sus actividades puedan redundar en modo alguno en desmedro de la seguridad o el orden público.

Artículo 24

Cooperación con las autoridades de los Estados Partes

El Tribunal cooperará en todo momento con las autoridades competentes de los Estados Partes para facilitar el cumplimiento de sus leyes e impedir abusos en relación con los privilegios, inmunidades, facilidades y prerrogativas a que se refiere el presente Acuerdo.

Artículo 25

Relación con acuerdos especiales

Si una disposición del presente Acuerdo y una disposición de cualquier acuerdo especial celebrado entre el Tribunal y un Estado Parte se refieren al mismo tema, se considerará, cuando sea posible, que son complementarias, de modo que una y otra serán aplicables y ninguna de ellas limitará el efecto de la otra; en caso de conflicto, sin embargo, primará la disposición del acuerdo especial.

Artículo 26

Arreglo de controversias

1. El Tribunal tomará las disposiciones del caso para el arreglo satisfactorio de las controversias:

a) Que dimanen de contratos o que se refieran a otras cuestiones de derecho privado en que sea parte;

b) Que se refieran a cualquiera de las personas mencionadas en el presente Acuerdo que, en razón de su cargo, gocen de inmunidad, si no se hubiera renunciado a ella.

2. Todas las controversias relativas a la interpretación o aplicación del presente Acuerdo serán sometidas a un tribunal arbitral, a menos que las partes hayan convenido en otra forma de arreglo. Las controversias entre el Tribunal y un Estado Parte que no se resuelvan mediante consultas, negociación u otro medio convenido de arreglo dentro de los tres meses posteriores a la presentación de una solicitud por una de las partes, serán sometidas para su fallo definitivo, previa solicitud de una de las partes en ella, a un grupo integrado por tres árbitros de los cuales uno será elegido por el Tribunal, otro por el Estado Parte y el tercero, que los presidirá, por los dos primeros. Si una de las partes en la controversia no hubiese designado un árbitro en el plazo de dos meses contados a partir del nombramiento del primer árbitro, hará la designación el Secretario General de las Naciones Unidas. En caso de que los dos primeros árbitros no convinieran en el nombramiento de un tercero en los tres meses siguientes a sus nombramientos, el Secretario General de las Naciones Unidas elegirá al tercer árbitro, previa solicitud del Tribunal o del Estado Parte.

Artículo 27

Firma

El presente Acuerdo estará abierto a la firma de todo los Estados y seguirá abierto a la firma en la Sede de las Naciones Unidas durante veinticuatro meses a partir del 1º de julio de 1997.

Artículo 28

Ratificación

El presente Acuerdo está sujeto a ratificación. El instrumento de ratificación será depositado en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 29

Adhesión

El presente Acuerdo estará abierto a la adhesión de todos los Estados. El instrumento de adhesión será depositado en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 30

Entrada en vigor

1. El presente Acuerdo entrará en vigor 30 días después de la fecha en que se deposite el décimo instrumento de ratificación o adhesión.

2. Respecto de cada Estado Parte que ratifique el presente Acuerdo o se adhiera a él después del depósito del décimo instrumento de ratificación o adhesión, el presente Acuerdo entrará en vigor en el trigésimo día siguiente al depósito de su instrumento de ratificación o adhesión.

Artículo 31

Aplicación provisional

Si un Estado tiene la intención de ratificar el presente Acuerdo o adherirse a él, podrá en cualquier momento notificar al depositario de que aplicará el presente Acuerdo en forma provisional por un plazo no superior a dos años.

Artículo 32

Aplicación especial

Cuando se haya sometido una controversia al Tribunal de conformidad con el Estatuto, todo Estado que no sea parte en el presente Acuerdo y sea parte en la controversia podrá, exclusivamente a los fines de la causa y mientras dure la controversia, hacerse parte en el presente Acuerdo mediante el depósito de un instrumento de aceptación. Los instrumentos de aceptación serán depositados en poder del Secretario General de las Naciones Unidas y entrarán en vigor en la fecha del depósito.

Artículo 33

Denuncia

1. Un Estado Parte, mediante notificación dirigida por escrito al Secretario General de las Naciones Unidas, podrá denunciar el presente Acuerdo. La denuncia entrará en vigor un año después de la fecha de recepción de la notificación, a menos que en la notificación se indique una fecha posterior.

2. La denuncia no afectará de manera alguna a la obligación de un Estado Parte de cumplir cualquiera de las obligaciones establecidas en el presente Acuerdo a que esté sujeto de conformidad con el derecho internacional e independientemente del presente Acuerdo.

Artículo 34

Depositario

El Secretario General de las Naciones Unidas será el depositario del presente Acuerdo.

Artículo 35

Textos auténticos

Las versiones en árabe, chino, español. francés, inglés y ruso de este Acuerdo serán igualmente auténticas.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los Plenipotenciarios que suscriben, debidamente autorizados, han firmado el presente Acuerdo.

ABIERTO A LA FIRMA en Nueva York, el día primero de julio de mil novecientos noventa y siete, en un solo original en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso.

ANNEX A

Ratifications, accessions, subsequent agreements, etc.,
concerning treaties and international agreements
registered in December 2001
with the Secretariat of the United Nations

ANNEXE A

Ratifications, adhésions, accords ultérieurs, etc.,
concernant des traités et accords internationaux
enregistrés en décembre 2001
au Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies

No. 1021. Multilateral

CONVENTION ON THE PREVENTION AND PUNISHMENT OF THE CRIME OF GENOCIDE. NEW YORK, 9 DECEMBER 1948[1]

COMMUNICATION RELATING TO THE ACCESSION BY YUGOSLAVIA AND OBJECTION TO THE RESERVATION MADE BY YUGOSLAVIA

Bosnia and Herzegovina

Receipt by the Secretary-General of the United Nations: 27 December 2001

Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 27 December 2001

No. 1021. Multilatéral

CONVENTION POUR LA PRÉVENTION ET LA RÉPRESSION DU CRIME DE GÉNOCIDE. NEW YORK, 9 DÉCEMBRE 1948[1]

COMMUNICATION RELATIVE À L'ADHÉSION PAR LA YOUGOSLAVIE ET OBJECTION À LA RÉSERVE FORMULÉE PAR YOUGOSLAVIE

Bosnie-Herzégovine

Réception par le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 27 décembre 2001

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 27 décembre 2001

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

On 21 March 2001 the Secretary-General of the United Nations confirmed to the Permanent Representative of Yugoslavia to the United Nations the receipt of a 'Notification of Accession to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (1948). The note of the Secretary -General carries reference as: LA 41 TR/221/1(4-1).

The Presidency of Bosnia and Herzegovina objects to the deposition of this instrument of accession.

On 29 June 2001, Bosnia and Herzegovina, the Republic of Croatia, the Republic of Macedonia, the Republic of Slovenia and the Federal Republic of Yugoslavia signed an "Agreement on Succession Issues" in which these States, among other things, declare that they are "in sovereign equality the five successor States to the former Socialist Federal Republic of Yugoslavia". A copy of the Agreement is enclosed. For this reason, there can e no question of "accession", but rather there is an issue of succession. This, in itself, implies that the Federal Republic of Yugoslavia has effectively succeeded the former Socialist Federal Republic of Yugoslavia as of 27 April 1992 (the date of the proclamation of the FRY) as a Party to the Genocide Convention.

Apart from that the Federal Republic of Yugoslavia upon its proclamation on 27bApril 1992 declared - and communicated this to the Secretary-General that it would "strictly abide by all the commitments that the Socialist Federal Republic of Yugoslavia assumed internationally"(UN Doc. A/46/915).

For these two reasons it is not possible for the FRY to effectively lay down a reservation with regards to part of the Genocide Convention (i.e. Article IX of the Convention)

1. United Nations, Treaty Series Vol. 78, I-1021 — Nations Unies, Recueil des Traités Vol. 78, I-1021

several years after 27 April 1992, the day on which FRY became bound to the Genocide Convention in its entirety.

Bosnia and Herzegovina refers to Articles 2 (1) (d) and 19 of the 1969 Vienna Convention on the Law of Treaties, which explicitly states that a reservation may only be formulated "when signing, ratifying, accepting, approving or acceding to a treaty".

The Presidency of Bosnia and Herzegovina therefore deems the so-called "Notification of Accession to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (1948)" submitted by the Government of the Federal Republic of Yugoslavia to be null and void.

Moreover, the International Court of Justice declared in its Judgement of 11 July 1996, "Yugoslavia was bound by the provisions of the Convention" at least at the date of the filing of the Application in the case introduced by Bosnia and Herzegovina on 20 March 1993/ ICJ Rep. 1996, p.610, para. 17). The Federal Republic of Yugoslavia continues to be bound under the same conditions, that is without any reservation."

[TRANSLATION - TRADUCTION]

Le 21 mars 2001, le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies a confirmé au Représentant permanent de la Yougoslavie auprès de l'Organisation avoir reçu une « notification d'adhésion » à la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide (1948). La note du Secrétaire général portait la référence LA 41 TR/221/1 (4- 1).

La présidence de la Bosnie-Herzégovine fait objection au dépôt de cet instrument d'adhésion.

Le 29 juin 2001, la Bosnie-Herzégovine, la République de Croatie, la République de Macédoine, la République de Slovénie et la République fédérale de Yougoslavie ont signé un « Accord sur les questions de succession », dans lequel ces États ont notamment déclaré qu'ils étaient « les cinq États successeurs de l'ex-

République fédérative socialiste de Yougoslavie, en égalité souveraine ». On trouvera ci-joint un exemplaire de cet accord. Ainsi, il n'est pas ici question d'« adhésion », mais bien de succession. Il en découle que la République fédérale de Yougoslavie a effectivement succédé à l'ex-République fédérative socialiste de Yougoslavie le 27 avril 1992 (date de la proclamation de la République fédérale de Yougoslavie) en tant que partie à la Convention sur le génocide.

En outre, lors de sa proclamation du 27 avril 1992, la République fédérale de Yougoslavie a fait une déclaration qu'elle a communiquée au Secrétaire général dans laquelle elle exprimait son intention de respecter strictement les traités interuationaux auxquels la République fédérative socialistc de Yougoslavie était partie (voir document A/46/915 de l'ONU).

Pour ces deux raisons, la République fédérale de Yougoslavie n'a pas la possibilité de formuler des réserves concernant certaines dispositions de la Convention sur le génocide (en l'occurrence, l'article IX de la Convention) plusieurs années après le 27 avril 1992, date à laquelle la République fédérale de Yougoslavie est devenue liée par l'intégralité des dispositions de la Convention. La Bosnie-Herzégovine renvoie à cet égard à l'alinéa d) du paragraphe 1 de l'article 2 et à l'article 19 de la Convention de Vienne de 1969 sur le droit

des traités, qui dispose expressément qu'un État ne peut formuler de réserve à un traité qu'au moment de le signer, de le ratifier, de l'accepter, de l'approuver ou d'y adhérer.

La présidence de la Bosnie-Herzégovine considère donc comme nulle et non avenue la prétendue « notification d'adhésion à la Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide (1948) » envoyée par le Gouvernement de la République fédérale de Yougoslavie. En outre, dans son arrêt du 11 juillet 1996, la Cour internationale de Justice a déclaré que « la Yougoslavie était liée par les dispositions de la Convention à la date du dépôt de la requête » dans l'instance introduite par la Bosnie-Herzégovine le 20 mars 1993 (CIJ, Rep. 1996, p. 610, par. 17). La République fédérale de Yougoslavie continue d'être liée de la même façon par la Convention, c'est-à-dire sans pouvoir émettre de réserves.